وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

# محددات النمو الاقتصادي في الجزائر

# دراسة قياسية للفترة :1990-2023

من إعداد الطلبة:

-بوسعيد فتيحة

-هبار اسماء

تحت إشراف الأستاذ:

-الدكتور بوريش لحسن

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ: بن حميدة محمد.....رئيسا

- الأستاذ: بلعربي عبد القادر .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

## *شكر وتقدير:*


بسم الله الرحمن الرحيم

{لئن شكرتم لأزيدنكم}

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه، ووفقنا لإنجاز هذا البحث.

وبفضله كرمه يزداد العلم وتتحقق الغايات.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفنا الأستاذ بوريش لحسن

على توجيهاته السديدة ومساندته الدائمة التي كان لها الأثر البالغ في انجاز هذا البحث.

وندين له بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحنا إياه من وقت

فجزاه الله عنا خيرا.

كما نتوجه بالشكر إلى أساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا قراءة ومناقشة هذا العمل.

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

راجية من الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير.

شكرا لم جميعا

## اهداء:

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات، لكن فعلتها.

فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه.

اهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا بدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم إلى كل من

سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية دمتم لي سندا لا عمر له.

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى أنيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله علي التي ضمت اسمي بدعواتها في ليلها و نهارها

أضاءت بالحب دربي و أنارت باللطف و الود طريقي و كانت سببا بعد الله فيما أنا عليه الآن..

أمي الحبيبة

إلى الذي بين يديه كبرت وفي دفئ قلبه احتميت مصدر عطائي

أبي الغالي

إلى النور الذي شع ضياءه على قلبي ودربي وكل حياتي:

ابنتي الهام

إلى من سقوا الفؤاد بطيب كلماتهم وعطاياهم السخية وأيقنت معهم أني حظيت بخير إخوة وسند

إخواني الغاليين

إلى الذي كان دائما يسير معي إلى أن أصل لوجهتي إلى شريك نجاحي الذي كان لي السند والعوض

زوجي الغالي وشريك نجاحي

إلى من امنوا بقدراتي وراهنوا على نجاحي وكانوا لأحلامي سندا ولآمالي عونا ولحياتي أنسا وسرورا

أعظم عائلة إلى نعيمي ونعمتي.

بوسعيد فتيحة

## *إهداء:*

نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما كانت دروب قاسية وطرقا خسرت بها الكثير ولكني وصلت

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا الحمد لله الذي بفضله أدركت اسمي الغايات انظر لنفسي ولنجاحي

إلى الحلم الذي طال انتظاره وأصبح واقعا افتخر به.

إلى أبي

مصدر القوة والإلهام في حياتي، إلى من زرع في قلبي حب العلم و سقاني من نبع الحكمة لك كل الحب

والامتنان فقد كنت دائما سندي ودعمي في كل خطوة.

إلى أمي

القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح

دربي الذي وهج حياتي.

إلى إخوتي

ضلعي الثابت وخيرة أيامي وقرة عيني إلى من امنوا بقدراتي إلى من مدت لي أياديهم وقت ضعفي.

إلى نفسي

التي كانت أهلا للمصاعب لشكرها على الصبر والعزيمة والإصرار.

وفي الختام وبكل ود ومحبة عزيزة أقدم خالص شكري ل: أخواتي في المقرأة

الذين قدموا لي الدعم النفسي والمعنوي طوال فترة البحث وكانوا عونا لي

في تخطي الصعوبات.

هبار أسماء

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له بالإضافة إلى محددات النمو الاقتصادي.

ثم السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، و من اجل ذلك تم استخدام عدة متغيرات مستقلة التي لها تأثير على النمو الاقتصادي وفقا لما تبرزه النظريات الاقتصادية.

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن كل من البطالة ومعدل التضخم وأسعار البترول لها علاقة معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، محددات، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي.

## Abstract:

This study aims to highlight the most important determinants of economic growth in Algeria during the period 1990–2023. In order to address this topic comprehensively, we discussed general concepts related to economic growth and the theories that explain it, in addition to the determinants of economic development. We also examined the economic policies adopted in Algeria and to achieve this, several independent variables that influence economic growth according to what is indicated by economic theories we used.

The study concluded that unemployment and inflation rate, oil prices all have a significant relationship with the gross domestic product (GDP).


**Keywords**: Economic Growth, determinants, Inflation Rate, Gross Domestic Product (GDP)

# فهرس المحتويات

| المحتوى | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر وتقدير | |
| الاهداء | |
| ملخص | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الاشكال | |
| قائمة الملاحق | |
| **مقدمة** | |
| إشكالية البحث | ب |
| فرضيات البحث | ب |
| أسباب اختيار الموضوع | ب |
| اهداف البحث | ج |
| أهمية البحث | ج |
| المنهج العلمي المتبع | ج |
| حدود الدراسة | ج |
| هيكل البحث | د |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي** | |

| | |
|---|---|
| تمهيد | 02 |
| **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي** | 03 |
| المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية | 03-04 |
| المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي | 05 |
| المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي | 06 |
| **المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي** | 07 |
| المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية | 08 |
| المطلب الثاني: النظرية الكينزية | 10 |
| المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية | 14 |
| **المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي** | 17 |
| المطلب الأول: المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي | 17 |
| المطلب الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي | 19 |
| خلاصة الفصل | 24 |
| **الفصل الثاني: الدراسات السابقة** | |
| تمهيد | 26 |
| **المبحث الأول: عرض لبعض الدراسات السابقة** | 27 |
| المطلب الأول: الدراسات المحلية | 27 |
| المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية | 29 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة** | 31 |
| المطلب الأول: المقارنة مع الدراسة المحلية | 31 |
| المطلب الثاني: المقارنة مع الدراسة العربية | 32 |
| خلاصة الفصل | 33 |
| **الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2023** | |
| تمهيد | 35 |
| **المبحث الاول: النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2023** | 36 |
| المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الاقتصادية | 36 |
| المطلب الثاني: تقييم فترة الإصلاحات | 41 |
| **المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2023** | 42 |
| المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية | 42 |
| المطلب الثاني: تقدير وتحليل نموذج الدراسة | 45 |
| المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج المقدر | 52 |
| خلاصة الفصل | 58 |
| خاتمة | 60 |
| قائمة المصادر والمراجع | 63 |
| قائمة الملاحق | 68 |

# قائمة الجداول

**قائمة الجداول:**


| الرقم | عنوان الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الفرق بين النمو والتنمية | 5 |
| 02 | مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية السابقة | 31 |
| 03 | مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة | 32 |
| 04 | تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 -1989 | 37 |
| 05 | نتائج اختبار الإستقرارية عند المستوى وفق اختباري ADF وPP | 44 |
| 06 | نتائج اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول وفق اختباري ADF وPP | 45 |
| 07 | نتائج اختبار الحدود (Bound Test) | 48 |
| 08 | جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج | 52 |

# قائمة الاشكال

**قائمة الاشكال:**


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نتائج تقدير نموذج ARDL | 46 |
| 02 | نتائج معيار (Akaike) لتحديد فترات الإبطاء | 47 |
| 03 | نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM | 49 |
| 04 | نتائج تقدير معلمات الأجل القصير | 50 |
| 05 | نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل | 50 |
| 06 | الصيغة النهائية للنموذج المقدر | 51 |
| 07 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء | 53 |
| 08 | نتائج اختبار Beursch-Godfery | 54 |
| 09 | اختبار مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء | 55 |
| 10 | نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) | 56 |
| 11 | نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares) | 56 |

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

يعد النمو الاقتصادي من الغايات الجوهرية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، حيث يصنف ضمن أولوياتها بهدف إحداث دفعة ملموسة في مسارها الاقتصادي، سواء اعتمدت نظاما اشتراكيا أو رأسماليا. ويعتبر هذا المفهوم من الركائز الحيوية في الاقتصاد، كونه يعكس توجه الدولة ومسارها الاقتصادي. ويعد نتيجة لعملية معقدة ومترابطة تتداخل فيها العوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية. كما تواجه الدول جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعمل على معالجتها لتجاوز الصعوبات. ولهذا تسعى إلى تعبئة واستغلال مواردها الاقتصادية بأعلى درجات الكفاءة والتنظيم، مما يساهم في تعزيز معدل النمو الاقتصادي وضمان استمراره، وينعكس ذلك إيجابا على الأداء الاقتصادي ومستوى الرفاهية داخل المجتمع.

وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين إلى الغوص والتعمق داخل موضوع النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي لتفسير حدوثه واستنباط العوامل المحددة له من خلال النظريات ولفترات زمنية معينة. وقد ظهرت في هذا السياق مجموعة من النظريات، ركزت على تحليل مصادر النمو والعوامل التي تؤثر عليه.

و تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي واجهت تحديات كبيرة شملت أزمات سياسية و امنية داخلية ، الى جانب صعوبات التحول من التسيير المركزي نحو اقتصاد السوق ، مما نتج عنه معدلات تضخم مرتفعة خلقت وضعا اقتصاديا صعبا، تفاقم بسبب مشاكل البطالة و الفقر، و أدى في المحصلة الى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي.

دفعت هذه التحديات بالجزائر الى تبني برنامج اصلاح هيكلي يهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت البلاد تحسنا ملحوظا اذ انها حاولت ان تواكب الدول المتقدمة في موكبها المتجه نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتماد أحدث السبل وانتهاج مختلف الوسائل باستخدام الدراسات الراهنة والمعاصرة.

ومن هنا يجدر بنا البحث عن العوامل التي تساهم في رفع وزيادة حجم الإنتاج الإجمالي للجزائر وتفعيلها للرفع من معدل النمو الاقتصادي وكذا تحقيق معدلات حقيقية ونتائج ايجابية على الصعيد الكلي للاقتصاد وعلى الجانب الاجتماعي له للوصول الى الغاية المراد تحقيقها وهي التنمية الشاملة في جميع المجالات.

**إشكالية البحث:**

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث كما يلي:

**ما هي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

والتي يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

– ما هو النمو الاقتصادي واهم النظريات المفسرة له؟

– ما هي محددات النمو الاقتصادي؟

– ما هي أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**فرضيات البحث:**

من أجل معالجة الأسئلة الفرعية للبحث ومن ثم الإشكالية الرئيسية، يجدر بنا صياغة بعض الفرضيات الأساسية لموضوع البحث لتكون منطلقا لدراستنا، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

– وجود اتجاهات فكرية مختلفة يؤدي إلى تعدد في تفسير النمو الاقتصادي.

– من بين العوامل المهمة المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر هي: معدل التضخم، البطالة، أسعار البِترول.

–تتبع محددات النمو الاقتصادي سلوكا متشابها مما يجعل وجود تكامل مشترك بينهما.

–المتغيرات المدرجة في النموذج القياسي (معدل التضخم، البطالة، أسعار البترول) لها تأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

**أسباب اختيار الموضوع:**

لقد جاء اختيار هذا الموضوع للدوافع التالية:

– زيادة المعرفة حول نمو الاقتصاد والأسباب الرئيسية التي تؤثر فيه، بالإضافة إلى المصادر التي تساهم في تحقيقه.

– الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع بحد ذاته كونه متعلق بالحياة الاجتماعية المستوى المعيشي للأفراد.

– توافق الموضوع مع التخصص.

– التركيز على تحديد أبرز العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي في الجزائر.

**أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

–بيان الأهمية الاقتصادية لمحددات النمو الاقتصادي.

– دراسة أداء الاقتصاد الجزائري من حيث النمو، وتحليل مدى تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة خلال الفترة المدروسة.

– تحديد أهم مصادر النمو في الاقتصاد الجزائري وفهم طبيعة مساهمتها.

**أهمية البحث:**

– تظهر أهمية الموضوع في أن النمو الاقتصادي لا يزال من أكثر القضايا بحثا واهتماما في الفكر الاقتصادي.

– تركز الدراسة على معرفة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر وأيها أكثر مساهمة في تحريكه.

**المنهج العلمي المتبع:**

باعتبار أن الدراسة تتناول تحليل مصادر النمو الاقتصادي، فقد تم اعتماد المنهج التاريخي من خلال تحديد نظرة المدارس السابقة إلى المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي، والمنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجوانب النظرية، إلى جانب المنهج الاستقرائي المدعم بأساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي لربط الإطار النظري بواقع الاقتصاد الجزائري. وذلك من خلال استخدام أحد أبرز أساليب القياس الاقتصادي الحديثة وهو نموذج الانحدار الذاتي.

**حدود الدراسة:**

**الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني للجزائر.

**الإطار الزمني:** تم تحديد فترة الدراسة لمدة 33 سنة من 1990 إلى 2023.

**هيكل البحث:**

نظرا لأهمية موضوعنا ومن اجل طرحه بشكل ممنهج قمنا بتقسيم البحث إلى 3 فصول:

**الفصل الاول:** حاولنا من خلال هذا الفصل التركيز على النظريات الأدبية من خلال عرض لماهية النمو الاقتصادي من خلال تعريفه وأنواعه ومقاييسه وكذا أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

**الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل الى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي سواء محلية، عربية واجنبية بالإضافة الى دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

**فصل تطبيقي:** تناولنا في هذا الفصل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر من 1990 إلى 2023 بالإضافة إلى الدراسة الوصفية لمحددات النمو الاقتصادي من خلال دراسة تطور النمو ومتغيراته الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة ثم الدراسة القياسية لمحددات النمو الاقتصادي وذلك بعرض لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، لنصل إلى بناء نموذج القياسي من خلال تقديره وتحليل نتائجه.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي.

**تمهيد:**

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدفا لأي سياسة اقتصادية كانت، فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يحدد الوضعية الاقتصادية، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابـلية للاستمرار هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النـامية التي تتميز اقتصاداتها بوجود موارد متاحة غير مستغلة.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديين عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه ومعرفة مؤشرات قياسه، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى إعطاء مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي واستعراض اهم المحددات وكذا النظريات التي فسرت ظاهرة النمو الاقتصادي.

بناء على ذلك، يتناول هذا الفصل الموضوعات التالية:

**المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.**

**المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي.**

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي حيزا كبيرا في الاقتصاد الكمي ويعد من العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي، إذ يساهم بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة نصيبهم من الناتج المحلي، مما ينعكس ايجابيا على واقعهم ومستقبلهم.

كما انه يعتبر من بين الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية، وفيما يلي سيتم تقديم الإطار النظري للنمو الاقتصادي وكذا التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

غالبا ما يربط مفهوم النمو الاقتصادي بمفهوم التنمية الاقتصادية، إلا أن لكل منهما خصائص ومميزات تجعله يختلف عن الآخر. فالتنمية الاقتصادية تعد أوسع بكثير من مفهوم النمو، وفي هذا السياق، نوضح المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية.

#### 1- مفهوم النمو الاقتصادي:

اختلف الباحثون في تقديم تعريف شامل لمفهوم النمو الاقتصادي يلخص جميع أبعاده، مما أدى إلى ظهور عدة تعاريف، نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- ✓ زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، كما يعني النمو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن وهو يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع. (صخري، 2005).
- ✓ عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها. (عجمية، صفحة 5)
- ✓ كما يقصد بالنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي. بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (النسور، 2013)
- ✓ وعرف بأنه " الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما"

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص ما يلي :

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه تغير كمي في الإنتاج.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم.
- لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة.
- معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الناتج للفرد .

وعليه مما سبق يمكن اقتراح تعريف للنمو الاقتصادي كالتالي" :هو حدوث زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك مهما كان مصدر هذه الزيادة (محليا أو خارجيا)"

## 2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

اهتم العديد من العلماء والباحثين الأكاديميين بمفهوم التنمية، وقدموا تعاريف ومفاهيم متعددة، وفيما يلي نستعرض بعضا من التعريفات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية:

- ✓ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تغيَير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد في المجتمع. (مقاوسي، 2009-2010)
- ✓ العملية المرسومة لتطوير المجتمع في كل جوانبه، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، مستلزمة لتحقيق ذلك توحد جهود كل أطراف المجتمع من مواطنين وهيئات عمومية. (سامي، افريل 2018)

كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ومن ثم المساهمة في تقدم الدولة.

**الجدول رقم (1):** الفرق بين النمو والتنمية

| النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|---|---|
| مفهوم النمو يشير الى الزيادة الثابتة والمستمرة في جانب واحدمن جوانب الحياة. | مفهوم يشير الى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة. |
| النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة. | التنمية تحتاج الى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من الركود الى حالة التقدم. |
| يغلب على النمو التغير الكمي. | يغلب على التنمية التغير الكيفي. |
| النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية | مفهوم يطلق على البلاد و المجتمعات المختلفة و تشير الى النمو السريع الذي يحدث فيها. |
| النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الانسان . | التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الانسان لتحقيق اهداف معينة. |

المصدر: صليحة مقاوسي ،هند جمعوني" **مداخلة في الملتقى الوطني حول قراءات جديدة في التنمية**" جامعة باتنة سنة 2009-2010 ص 02.

**المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي**

يمكن التمييز بين نوعين للنمو الاقتصادي نمو شامل ونمو كثيف.

1) **النمو الشامل** :هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم)، حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن. (جوارتيني، الاقتصاد الكلي ، 1999)
2) **النمو الكثيف** :ويتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل

نمو إنتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يعني بدوره تحسن في المستوي المعيشي للأفراد وهو ما يعني في المحصلة أن نموا اقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو إنتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة. (جوارتيني، 1999، صفحة 58)

**المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي**

استكمالا للتعاريف السابقة النمو الاقتصادي ظاهرة كمية. يعني ذلك إلى أنه بالإمكان قياسه وعبارته بمعدل النمو الذي يحدث فيه الزيادة خلال السنة ككل حيث يزيد فيه دخل قطاع صناعي معين أو دولة ما، ويسمى أيضًا بالمقياس الذي يعبر منه الزيادة في النمو الاقتصادي خلال فترات زمنية متعددة؛ من حيث استخدام نسب مئوية كما يعد مقياسا لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من عام إلى آخر، من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي فهو يمثل حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي:

$$GE=GDP2-GDP1*100\ /GDP1$$

حيث:

GE : معدل النمو الاقتصادي.

GDP1 : الناتج الخلي الخام للسنة السابقة.

GDP2 : الناتج الداخلي الخام للسنة الحالية.

ويكون هذا المعدل اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (الاسمي أو حقيقي)، ومنه فإن فهم النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يكمن في التأكيد على ما يلي:

حدوث زيادة الناتج المحلي الخام مؤدية الى زيادة دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في البلد بحسب المعادلة التالية:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي –معدل النمو السكاني**

زيادة حقيقية لا نقدية سواء على مستوى دخل الفرد أو دخل الدولة فلا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم وعليه فإن:

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد الحقيقي –معدل التضخم**

أي أن الاهتمام بقياس النمو الاقتصادي يقودنا إلى ضرورة تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد الذي يحمل معنى أكثر من غير من المقاييس باعتباره يعبر عن مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وذلك من خال عدم مراعاة للتغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة وكيفية استعمالها وإنما مراعاة التغيرات التي تحدث على سكان هذه الدولة، فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد، ويكون معد للنمو الاقتصادي الفردي كالتالي:

**معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي –معدل نمو السكان**

ومنه فان النمو يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني اكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان ارفع من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

وفقا لما سبق فان النمو يتجلى في:

– زيادة الناتج الحقيقي بين فترتين.

– ارتفاع معدل الدخل الفردي.

## المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للظواهر الاقتصادية على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلا أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب ما يلي:

– الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

– تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية.

– طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

ونتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ولقد تم تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام تتمثل في نماذج النمو الكينزية

ونماذج النمو النيوكلاسيكية (النمو الخارجي) بالإضافة إلى نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي)، وفيما يلي سنحاول عرض أهم نظريات النمو الاقتصادي والتطرق لمختلف نماذج هذه الأقسام الثلاثة.

## المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

### نظرية ادم سميث:

تمثل كتابات "سميث" بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ولقد أعتبر "سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم؛ أي أن "سميث" اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو واعتبر أن تقسيم العمل يعد أهمها لما له من دور في زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المتخصصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى تناقص المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية، كل هذا يسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان "سميث" يؤكد على أن نمو الناتج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الزراعي والصناعي المعتمد على تخصص العمل. (القريشي، 2007)

كما أن "سميث" كان يرى أن إنتاجية العمل تزداد وتتنامى مع اتساع حجم السوق، حيث كلما زاد اتساع هذه السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع في إنتاجية العمل، ويؤمن ارتفاع إنتاجية العامل الوفرة في السوق مما ينشط الطلب وهذا يعني زيادة حجم السوق ومن ثم إيجاد إمكانيات جديدة للتقسيم وهكذا تستمر العملية، بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المجال على أسواق عالمية مما يسمح بزيادة تخصيص المهام بأكثر دقة. (القريشي، 2007، صفحة 57)

### نظرية ريكاردو:

يعتبر صاحب هذه النظرية "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، حيث كان يرى أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما ازداد عدد العمال في قطعة من الأرض ازداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص، وهو ما سماه بقانون تناقص الغلة، ولم يعطي "ريكاردو" للتقدم التكنولوجي دور يذكر للتقليل من هذا التناقص في معدلات الزيادة ولهذا فقد تنبأ بأن اقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة. (القريشي، 2007، صفحة 58)

ولقد حلل "ريكاردو" عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، حيث أن الرأسماليين الذين يحصلون على الأرباح هم الذين يلعبون الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ وذلك من جهة لبحثهم المستمر عن أحسن الطرق

الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن، ومن جهة ثانية لسبب إعادة استثمارهم لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهو ما يؤدي في النهاية إلى توسيع تراكم رأس المال، في حين أن العمال مهمين أيضا للعملية الإنتاجية لمساهمتهم فيها مقابل تلقيهم للأجور إلا أنهم يعتبرون أقل أهمية من الرأسماليين على اعتبار أن الرأسمالي هو من يوفر الآلات والعتاد وكل ما يحتاجه العمال للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي فهو مالك الأرض وهو بدوره مهم لأنه يقدم الأرض للرأسمالي وهي العنصر الأساسي للعمل الزراعي ويتحصل مقابل ذلك على ريوع. (شعباني، 1997)

**توماس مالتوس:**

يرى "مالتوس" أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات ، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة ، ولقد قسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين، زراعي و صناعي، هذا الأخير ( القطاع الصناعي ) الذي يرى "مالتوس" أن النمو الاقتصادي يعتمد عليه ، حيث انه يتميز بتزايد الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقِت فيه ، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني. (سعدي، 2016-2017)

أما بخصوص نظريته في السكان فقد رأى "مالتوس" أنه بتوفر التغذية المناسبة سيزداد عدد السكان وفق معدل هندسي تقريبا حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات وحسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية اعتقد أنه من الممكن أن يتعدى النمو السكاني قدرة الأرض على توفير الغذاء، ومع تزايد السكان سيزداد أيضا عدد العمال المستخدمين في الزراعة وسيستمر هذا التزايد حتى يبلغ عدد العمال إلى مستوى معين أين يتراجع معه الإنتاج الحدي للعامل وبالتالي انخفاض أجره الحقيقي إلى المستوى الضروري لبقاء أسرته وتكاثرها وهو ما سماه بأجر الكفاف، وللتخلص من هذا العائق فقد نادى "مالتوس" بلزوم زيادة وتوسيع الأرض الزراعية أو زيادة رأس المال؛ حيث أن زيادة الأرض المزروعة من شأنه رفع الإنتاج الحدي للعمال من جديد ونفس الشيء بالنسبة لزيادة رأس المال فإنه يزيد من الإنتاج الحدي للعمال وذلك لكون زيادة رأس المال تزيد من الجهود الذي يبذله العمال الزراعيون، ولكن "مالتوس" حذر أنه على المدى الطويل سيؤدي ضغط السكان على الأرض ورأس المال إلى العودة بالأجور الحقيقية إلى مستوى الكفاف حيث ستصل الأراضي الجديدة إلى مستوى تناقص الغلة شأنها شأن رأس المال المستثمر الذي من المحتمل أن ينطبق عليه هو الآخر قانون العوائد الحدية المتناقصة، أي أن "مالتوس" بهذا يؤكد أن نمو السكان سيحبط لا محالة مساعي النمو (مقلاتي، 2015-2016).

**نظرية شومبيتر:**

نظريته في النمو الاقتصادي على ثلاثة أسس وهي المنظم والابتكارات والاستثمارات chombiter وضع والادخار، لقد اهتم شومبيتر بالاستثمار التلقائي باعتباره المحدد الأساسي في الواقع لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لأنه يتحدد بعملية الابتكار والتجديد التي يقوم بها المنظمون وعدم ارتباطه بالتغيرات في النشاط الاقتصادي. (تاج، 2003)

وفي شرحه لآلية النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه استند شومبيتر على عدد من الافتراضات الاقتصادية التالية:

-العمل في ظل المنافسة التامة.

-هناك حالة من الركود والسكون.

-الاقتصاد في حالة عمالة كاملة.

**المطلب الثاني: النظرية الكينزية**

ظهرت أفكار جون مايناردكينز الذي اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 وقد تناول كينز للنمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر للفائدة، عرض النقود، ومعدل الاستثمار.

يفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي. (بن قانة ، 2011)

**نموذج هارود ودومار:**

يعتبر نموذج "هارود- دومار" بمثابة توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية الساكنة، حيث اهتما بدراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تعني جانب العرض)، والدخل (وتعني جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه على حدة بناء على مجموعة

فرضيات، وفيما يلي سيتم أولا (وبشكل مختصر) عرض نموذج هارود ثم نموذج دومار وبعدها النموذج العام المشترك. (طالب، 2021)

**نموذج هارود:**

يعتبر الاقتصادي " هارود " من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، وقد بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، حيث قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية في المقالة التي كتبها سنة 1939 في "المجلة الاقتصادية" بعنوان "بحث في النظرية الحركية"، وبين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال، ولقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات لنموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن يمكن سردها مختصرة على النحو التالي: (فايز، صفحة 35)

-الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل ويسمى بالادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

-نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

-تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود ثلاثة أشكال لمعدل النمو في نموذجه هي:

ا) **معدل النمو الفعلي** : وهو نسبة الادخار الى معامل راس المال أي :

$$G=S/C$$

حيث:

S: حجم الادخار الكلي.

C: معامل راس المال.

**ب) معدل النمو المضمون:** وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون

$$Gn=S/CR$$

حيث:

CR: معامل راس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.

**ج) معدل النمو الطبيعي:** وهو اقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة.

ومن خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد وهي:

G<Gw الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.

G>GW الاقتصاد يعاني من حالة كساد.

G=Gw الاقتصاد متوازن في نموه.

G<Gw و Gn>Gw الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال بسبب وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي الى خفض الطلب على استثمارات جديدة.

Gn<Gw و G>Gw الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية

مما يجعل الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

**نموذج دومار:**

نشر دومار نموذجه في بحثه المسمى "التوسع والعمالة" سنة 1947، ثم نشر كتاب سنة 1957 عنونه بـ "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " وقد حوى مختلف أعماله حول نفس الفكرة، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الانتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟

كإجابة على السؤال حسب دومار فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وانتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

ولقد اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

-جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل الا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم.

- جميع القرارات الاقتصادية تتم انيا ومن دون فواصل زمنية مما يوحي باستمراريتها.

- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

وقد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة وفي جانب الطلب من جهة أخرى، وخلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta y = I\sigma$$

والتي تعني أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الانتاجية المتوسطة علما أن:

$\Delta Y$ : التغير في الدخل.

I : حجم الاستثمار.

$\sigma$ : إجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

**النموذج العام المشترك (هارود–دومار):**

بناء على الانتقادات الموجهة للنموذجين السابقين قام العديد من الاقتصاديين بتطوير نماذج تكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود المبذولة في هذا المجال تلك التي قام بها " هارود " نفسه والتي تمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب على المدخرات، ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية:

$$RN = \frac{PcGN}{e}$$

Rn :معدل النمو الطبيعي.

Pc : نصيب الفرد من الناتج.

Gn: معدل النمو الطبيعي.

e : المنفعة المتناقصة للدخل (دائما اقل من الواحد الصحيح).

ومن هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل وعلى ذلك فان كل من معدل النمو الطبيعي والمنفعة المتناقصة للدخل يرتبطان مع بعض عكسيا الا ان هارود تولدت لديه مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل. (وعيل، 2013)

## المطلب الثالث: نماذج النمو النيو كلاسيكية (النمو خارجي المنشأ)

يعاني نموذج هارود–دومار من عدم استقرار النمو المتوازن، حيث حسب ما هو معروف عن هذا النموذج فإن معدل النمو يقع على حافة سكين (knife edge) والتي تعني أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد وفق نموذج هارود–دومار سيؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل وكبيرة عن المسار الصحيح، وقد أخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار كل من روبرت سولو(Robert Solow) وسوان (Trevor Swan ) وبعدهما جيمس ميدي (James Meade) ، حيث افترضوا أن معدل رأس المال الناتج في نموذج هارود–دومار ليس متغير خارجيا، وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجًا يعتبر أن معدل رأس المال–الناتج ما هو إلا عبارة عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي .

ويعتبر نموذج " سولو " لتفسير النمو الاقتصادي وحركته على المدى الطويل أهم الأعمال التي تعرضت لهذا الموضوع خلال القرن العشرين، وكان هدفه من خلال هذا النموذج إعطاء حلا للمشكلة التي واجهت هارود ودومار من تجاوز وانخفاض معدل الادخار عن المعدل المضمون، إذ يقول سولو :" في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة كل من هارود ودومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود ودومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن:

**معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج×معدل نمو القوى العاملة**

**روبرت سولو:** بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود دومار حاول عدد من الاقتصادين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الاجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال أحدهما محل الآخر، استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، ومن الناحية الأخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع. ووفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس: (بن قانة ، 2011، صفحة 109)

$$Y=A.F(KL)$$

حيث: تمثل y الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التقني، و K مستوى رأس المال و L مستوى العمل.

تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، قام بطرح نموذجه على المدى الطويل حاول فيه الكشف عن أسباب الاختلاف بين درجات الفقر والغنى بين الدول، حيث افترض أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة.

وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والآن تم استخدامه على نطاق واسع لدارسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. (ساحة، 2010-2011)

**نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي):**

منذ منتصف الثمانينات ظهرت اطروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة وكان ذلك في إطار ما يسمى النظرية الحديثة (الداخلية) للنمو، إذ أن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من التقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية والمتقدمة)، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، هو الأساس والدافع لظهور النظرية الحديثة للنمو.

**نموذج رومر (Romer1986 ):**

يعد الاقتصادي الأمريكي "رومر" من أوائل الباحثين في نماذج النمو الحديثة، حيث تمكن من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية وهذا عن طريق إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن بحيث المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية. (القريشي، 2007، صفحة 101)

ولقد اعتمد رومر في نموذجه على العمل الذي قام به كل من كينت وآرو (Kenneth ، Arrow1962) حول التدريب عن طريق التمرن، بحيث افترض رومر ما يلي: (قندوسي، 2013-2014)

- ✓ أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن، وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار.
- ✓ أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة، بمعنى أن أي ابتكار يجب أن ينتشر ويوزع في السوق.
- ✓ وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات (n) التي تنتج سلعا متجانسة.

وزيادة على هذا افترض رومر أيضا ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال. (بن قانة ، 2011، صفحة 139)

ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي:

$$\mathbf{yt} = \sum_{\mathbf{0}}^{\mathbf{Nt}} \mathbf{Kit}^{\alpha}\, \mathbf{di}$$

حيث Nt :تشمل أنواع متعددة للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل يف إنتاجه Kit وحدة من رأس المال، وبالتالي فإن المخزون الكلي لرأس المال Ki يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج Nt، ومن ثم يعبر عن دالة الإنتاج السابقة كما يلي: (بن قانة ، 2011، صفحة 111)

$$\mathbf{Yt} = \mathbf{Nt}^{\mathbf{1-\alpha}}\mathbf{Kt}^{\alpha}$$

يتبين لنا أن النمو الاقتصادي يعد من أبرز الظواهر الاقتصادية وأكثرها تأثيرا على حياة الأفراد ومستقبلهم في مختلف المجتمعات البشرية. فهو يعتبر الوسيلة الأساسية التي تقاس من خلالها درجة التقدم أو التخلف في الدول ولهذا السبب، ركزت معظم الدراسات الاقتصادية على دراسة النمو الاقتصادي، سعيا منها لفهم العوامل المؤثرة فيه وسبل تعزيزه وتحقيق زيادته. (Guellec & Ralle, 2003)

**نموذج لو كاس (Lucas 1988 ):**

ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التكوين والتأهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات وإنما كذلك (خاصة الدول النامية) إلى الحالة الصحية والنظافة والغذاء، ومن هذا المنطلق ركز "روبرت لوكاس" على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه. (بن قانة ، 2011، صفحة 140)

وقد اعتمد لوكاس على فرضيتين هما (howitt, 2000) :

- يتكون الاقتصاد من قطاعين أساسيين الأول يعمل على إنتاج السلع والخدمات اعتمادا على رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني فمهمته تكوين رأس المال البشري الذي لم يدخل استعماله في القطاع الأول، هذا مع إنتاجية حدية ثابتة على الأقل لتراكم راس المال البشري .
- رأس المال البشري ينتج تلقائيا، واختصاص الفرد والزمن يحددان الوتيرة التراكمية لرأس المال البشري هذا مع اعتبار تماثل المستوى التعليمي لجميع أفراد المجتمع.

يرى لوكاس أن تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية: (Djistera, 2015)

$$h^{*} = \beta(1-\mu)h$$

حيث: $\mu$ يمثل الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و $\beta$ هو مقدار الفاعلية، و $h$ تمثل رأس المال البشري الفردي.

أما دالة الإنتاج فهي من نوع" Douglas–Cobb" ولها الشكل التالي:

$$y = k^{\beta}(hL)^{1-\beta}$$

وحسب هذا النماذج فإن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، وبذلك فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تراكم المعارف) سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان ف h هنا تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو، حيث كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد ( U − 1 ) ساعد ذلك على زيادة راسماهم البشري، وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية يرجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

## المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فقد يرجع مصدر النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي، ومنهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للإنفاق الحكومي، والبعض الآخر إلى الاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي، هذا ما جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف على هذه المحددات بشكل عام، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي

- **كمية ونوعية الموارد البشرية:** نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن: معدل الدخل الحقيقي للفرد= (الناتج القومي الحقيقي) / (عدد السكان). (حربي ، 2006)

عدد السكان هو المحدد كما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. (حربي ، 2006، صفحة 271)

- **الموارد الطبيعية:** إن وفرة الموارد الطبيعية أمر ضروري ومهم للنمو الاقتصادي، خصوصا في المرحلة الأولية للنمو، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فأي بلد يعاني من نقص في الموارد

الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو والتطور بسرعة، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي، فمثلا من بين تخلف الدول النامية هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الاستغلال وهذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي. (معط الله، 2015)

- **تراكم رأس المال** : ينتج التراكم الرأس مالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، فالمصانع و الآلات تزيد من رصيد المال المادي للدولة، و بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، و تستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية (الطرق، توفير الكهرباء، المياه و الصرف الصحي...) و التي من شأنها أن تسهل و تكمل الأنشطة الاقتصادية، و يتعاظم رأس المال من خلال عملية الاستثمار الصافي الذي يمثل الفرق بين صافي دخل الدولة و بين ما يستهلك من ذلك الدخل خلال فترة محاسبية محددة. (زقرير، 2015)

وبالنسبة لمحتويات تراكم رأس المال فهي تشمل:

**الرأسمال المادي:** ويشمل رأس المال الثابت ورأس المال المدور في الشركات الخاصة.

**الرأسمال البشري:** يتكون من مجموعة من القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد عن طريق تراكم المعرفة الخاصة أو العامة، بالإضافة إلى مستوى التدريب والمؤهلات، والصحة ...

**الرأسمال العام:** يشمل البنية العامة للدولة والمجتمعات المحمية (المدارس، الطرق، المطارات)

**الرأسمال التكنولوجي:** هو مخزون من المعرفة العلمية والتقنية التي تستغل في زيادة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج أو خلق منتجات جديدة، براءات الاختراع، الاسرار التجارية، ثمار البحث ونظام تقاسم المعرفة.

وهكذا، نجد أن مصدر النمو الاقتصادي يتجسد في تراكم الأشكال المختلفة من رأس المال (التكنولوجيا والخبرة والدراية، التعميم والتدريب المهني، والبنية التحتية العامة...) المستخدمة من قبل ومختلف الأعوان الاقتصاديين لذلك يعتمد النمو عمى تراكم رأس المال.

- **4التقدم التكنولوجي:** تحظى التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي للبلد، فالتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، حيث أشار Adam Smith ، أب الاقتصاد السياسي، إلى الأهمية العظيمة للتقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية، كما اعتبر David Ricardo تنمية الاقتصاديات الرأسمالية على أنها سباق بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني. ومن جهة أخرى، فإن الاهمية البالغة للتقدم التقني في التطور الرأسمالي تم الاعتراف بها من قبل أيضا كارل ماكس. (التميمي، 2015)

## المطلب الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

### أولا: المحددات الكيفية (المؤسساتية) للنمو الاقتصادي

#### ا) المحددات الكيفية الداخلية:

- **السياسات الاقتصادية الكلية واللوائح والقوانين:**
  - ✓ **السياسات الاقتصادية الكلية:** تشير الدراسات إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة للاستقرار لها تأثير جوهري إلى حد ما على الناتج الاقتصادي، ونمو الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تدخل الحكومة في السياسات المالية والنقدية ودرجة الحرية الاقتصادية تؤثر على نمو الناتج القومي .(فدي، 2003)
  - ✓ **اللوائح والقوانين:** حيث تتسبب اللوائح والقوانين الصارمة في إعادة النمو مثل تأثيرات بعض السياسات الخاصة، وتشمل اللوائح المنظمة لسوق المنتجات والقيود التجارية على أداء الصناعة، حيث تشير النتائج التجريبية إلى وجود تأثير سلبي مباشر للوائح وقوانين سوق المنتجات على الإنتاجية، فكلما كان البلد أبعد من حدود التكنولوجيا يؤدي ذلك إلى الحد من انتشار المعرفة. (نزار، 2006)
- **الحلقة المفرغة للفقر:** إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف، ذلك أن تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي، وهكذا فإن تطوير الاستثمار يزيد في الادخارات ونمو معادلتها، فعدم توفر الموارد لاستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء والسكن وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الاستهلاك الجاري من اجل الاستثمار. (القريشي، 2007، صفحة 152)
- **سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل سياسات البلدان غير ملائمة لعمليات التنمية أن تلك البلدان تحاول في سياستها أن تقلد الترتيب الاقتصادي للبدان المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان والمتطلبات التي تطلبها عملية النمو بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة، مع تطور تدريجي في التقنية التي رافقت عمليات التغيير الهيكلي فيها. (عبادة، 2011)
- **الاستقرار السياسي والأمني:** غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار رؤوس أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر وفي المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر وعلى العكس كلما كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا في ذلك البلد.

لذا يتعين على الحكومة توفير بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة. (عبادة، 2011، صفحة 71)

أ) **المحددات الكيفية الخارجية:**

- **الاستقلال السياسي:** إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الاولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي، و من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لان وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحته، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد، وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق النمو. (عبادة، 2011، صفحة 75)
- **سياسة البلدان المتقدمة:** إن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية وسياسية، دون أن تضع تلك البلدان تأثيرا على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية فتلك السياسات في جوهرها سياسات حماية، حيث أن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية من البلدان الأقل تطورا. إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا. (النجفي، 2000)

**ثانيا: المحددات الكمية (الاقتصادية) للنمو الاقتصادي**

أ) **المحددات الكمية الداخلية:**

- **رأس المال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري والأنشطة الإبداعية، ويبرز أثر الرأس المال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية. (قبور، 2008)
- **النمو السكاني:** النمو السكاني له أثر موجب وآخر سالب على النمو الاقتصادي، فمن جهة تؤثر ارتفاع معدلات النمو السكاني أو الزيادة في حجم السكان على متوسط دخل الفرد، حيث يؤدي إلى تقليله وبالتالي تراجع معدلات نمو الدخل الفردي، ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي شريطة التغير في المواقف والقيم الاجتماعية، كتوسيع نطاق المعرفة الفنية من خلال التعليم

والتدريب وهذا ما يؤدي إلى زيادة الانتشار المعرفي في أوساط العاملين في القطاعات الإنتاجية مما يرفع من إنتاجيتهم. (الهيجاء، 2005)

- **الاستهلاك النهائي:** هو مجموع السلع والخدمات (موارد غذائية، ملابس، خدمات، نقل...) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غَير المنتجة المقيمة، ويقيم الاستهلاك النهائي بسعر الحصول على بما فيه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم والحقوق على الواردات بالنسبة لمنتجات المحصل عليها في السوق.

الاستهلاك النهائي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي، مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي. (قاسم، 1993)

- **التضخم:** يمكن تعريف التضخم أنه "ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فَترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر." (قاسم، 1993، صفحة 70)

ويمكن حساب معدل التضخم(rate Inflation )كما يلي:

معدل التضخم = (المستوى العام للأسعار السنة الحالية – المستوى العام للأسعار السنة الماضية / المستوى العام للأسعار السنة الماضية ) × 100

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم كتب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، وأن يكون هذا الارتفاع بصورة مستمرة لفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعا مؤقتا و كذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثرا في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد. (قاسم، 1993، صفحة 70)

- **البطالة:** ويعني مفهوم البطالة وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين على العمل في المجتمع من المجتمعات بحيث تتوفر في الشخص الشروط التالية:

– أن يكون العامل قادر على العمل أي لا يكون مريضا أو عاجز عن العمل ذهنيا أو بدنيا .

– أن يكون العامل راغبا في العمل.

– أن العامل مستمرا في البحث عن العمل.

أو هي عبارة عن مجموع الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق. كما تعرف على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في المجتمع بالرغم من القدرة و الرغبة في العمل و الإنتاج.

ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل ومستوى التوظيف الفعلي أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه وللحصول على معدل البطالة يتم استخدام المعادلة التالية: (عبادة، 2011، صفحة 79)

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة)× 100

**ب) المحددات الكمية الخارجية**

- **الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي):** يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبيرا كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

  ويعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة التنافسية في السوق الدولية، وهذا لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة في مجال العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري. (العصار الشريف، 2000)
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، كما يعرف على أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار . (قحف، 1989)

  الاستثمار الأجنبي له أثرين:

  **الأثر المباشر:** يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويتحقق هذا الأثر إذا كانت هناك علاقة تكاملية أو طردية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية.

  **الأثر غير المباشر:** يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة، والتي تزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال في هذه الدول.

- **أسعار المحروقات:** تلعب المحروقات دور كبير في تنمية وتطوير الدول المستهلكة لها أو المصدرة لها حيث تعد العصب الحيوي للدول المنتجة وأيضا الدول المستهلكة ومحركا أساسيا لاقتصاداتها، لدرجة أصبحت عنصر خلاف بين الدول الكبرى للسيطرة على منابعها ومن ثم التحكم بأسعارها. أسعار المحروقات ترتبط وتتأثر بعوامل عدة منها ماهي طبيعية ومنها ماهي سوقية ومنها ماهي سياسية فالدول المنتجة لها يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض أسعار المحروقات خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها على عائدات المحروقات باعتبارها أهم مصدر مواردها، أما الدول المستهلكة لهذه السلعة فارتفاع أسعار المحروقات يعرقل نموها الاقتصادي. لذا فعند زيادة أسعار المحروقات تسعى الدول المنتجة لها لزيادة إنتاجها للحصول على مدا خيل إضافية تغطي حاجاتها الاقتصادية، أما الدول المستهلكة لها كالدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من المحروقات.

**خلاصة الفصل الأول:**

تعد معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهو ما يبرز تحليل هذه الظاهرة والوقوف على أبرز مصادرها. ومما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي يعد هدفا رئيسا تسعى إليه كافة الدول، وتسخر من أجله إمكاناتها وتبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدلاته، ويعتبر مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، إذ يعبر عن زيادة متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فان تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة يعتبر عنصرا أساسيا في صياغة استراتيجيات التنمية. ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المؤشر، فقد كان محل اهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين بمختلف توجهاتهم ومدارسهم الفكرية، في محاولة لفهم آليات النمو وتفسير عوامله، بهدف تحقيق معدلات مرتفعة للنمو.

# الفصل الثاني:

# الدراسات السابقة

**تمهيد:**

يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام بالغ من قبل الدول كافة سواء المتقدمة منها او النامية وذلك نظرا لأهميته في تحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية وقد انعكس هذا الاهتمام في العديد من الدراسات والابحاث الاكاديمية التي تناولت هذا المجال الحيوي.

وعلى هذا الاساس تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

**المبحث الأول: عرض لبعض الدراسات السابقة.**

**المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.**

## المبحث الأول: عرض لبعض الدراسات السابقة

اولى الباحثون اهتماما خاصا لدراسة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي خاصة في الدول المنتجة او المستوردة للنفط نظرا للدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في اقتصادات هذه الدول و فيما يلي عرض لأبرز الدراسات.

### المطلب الأول: الدراسة المحلية

1. **دراسة بنابي فتيحة بعنوان" السياسة النقدية و النمو الاقتصادي"** تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات المطروحة و قد خلصت الدراسة الى عدة نتائج رئيسية منها :

– دور الدولة الفعال عبر السياسات الكلية خاصة السياسة النقدية في الدول النامية و ذلك لدعم النمو الاقتصادي و تطوير البنية التحتية لجذب الاستثمارات.

– كشف تحليلات نماذج النمو الاقتصادي عن تفاوت كبير في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والنامية وذلك راجع الى نقص العناصر الاساسية للنمو في الدول النامية مثل التقدم التكنولوجي والابتكار والاستثمار في راس المال البشري.

–اعتماد نظريات النمو كأساس لا سيما نماذج النمو الداخلي التي تبرز دور الابتكار والمعرفة.

2. **دراسة وعيل ميلود بعنوان "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبق تفعيلها"** حيث تهدف هذه الدراسة الى تحليل محددات النمو في الدول العربية مع تركيز خاص على الحالة الجزائرية اعتمدت الدراسة على منهجية مدمجة تجمع بين التحليل الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي الكمي لاختبار الفرضيات وربطها بالواقع الاقتصادي ومن ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة:

– التمييز بين مفهومي التنمية والنمو.

– تأكيد الدراسة على ضرورة تبني ادوات تحليلية متطورة لفهم التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في النمو خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول العربية.

هذا التحليل يسهم في رسم سياسات أكثر فعالية لتعزيز النمو الاقتصادي عبر الاستفادة من المحددات الحديثة مثل الابتكار التكنولوجي واصلاح المؤسسات مع مراعاة الخصائص المحلية للاقتصاد الجزائري.

3. **دراسة بن زيدان فاطمة الزهراء بعنوان" محددات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا"** والتي توصلت من خلالها ان دول شمال افريقيا تواجه تحديا في الحفاظ على النمو الاقتصادي المحرز

حيث يعتمد نموها بشكل اساسي على راس المال العام مع ضعف الانتاجية مما يؤدي الى نمو غير مستدام يرتبط بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وباستخدام نموذج قياسي (بأثر ثابت) حددت الدراسة العوامل التالية كمحركات رئيسية للنمو المستدام:

- الموارد الطبيعية.
- راس المال البشري.
- الانفتاح التجاري.
- جودة الحوكمة.

4. **دراسة عبد الباسط ولد عمري بعنوان "اسهام التعليم في النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1980-2013»** هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهج وصفي تاريخي تحليلي ووضع فرضيات محددة من أبرز النتائج التي توصلت اليها:
   - مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي مقارنة بتأثير راس المال المادي والعمالة.
   - تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بسبب التذبذب في اسعار النفط.
   - ارتباط القيمة الاقتصادية للتعليم بتحسين الانتاجية وتأثيره على جوانب الاقتصاد المختلفة.
5. **دراسة محمودي مليك، بركان يوسف بعنوان " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014"** هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي لتقدير أثر المتغيرات الكلية على النمو الاقتصادي، ومن أبرز ما توصلت اليه:
   - ان كل من عدد السكان، الصادرات، والاستهلاك النهائي هي المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

كما دعت الدراسة الى تعزيز الاستثمار العام والخاص ورفع مستوى التصدير لتحقيق نمو مستدام.

6. **دراسة زروخي صباح بعنوان "محددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات 1993-2015"** تناولت هذه الدراسة اهم محددات النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها:
   - المتغيرات الأكثر تأثيراً: سعر الصرف، التضخم، الإنفاق العام، التشغيل.

كما دعت الى تقليص التبعية للمحروقات وتطوير القطاعات البديلة.

7. **دراسة ايمان بنتومي ، جميس قيدي بعنوان " راس المال البشري و النمو الاقتصادي 1990-2018"** هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين راس المال البشري و النمو الاقتصادي و التي توصلت من خلالها وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة بنسبة 1% في متوسط سنوات الدراسة تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.2% في الناتج المحلي

الإجمالي، وزيادة بنسبة 1% في متوسط العمر المتوقع تؤدي إلى زيادة بنسبة 2.1% في الناتج المحلي الإجمالي. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة طويلة الأجل بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

8. **دراسة عبد الله حجوج ، فوزي تشيكو بعنوان " الاستثمار والنمو في الجزائر 1970-2017"** هدفت الدراسة الى ان للاستثمار الخاص تأثير أكبر من الاستثمار العام على النمو الاقتصادي.
9. **دراسة إبراهيم مبراك بعنوان " أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1985-2022"** تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل تأثير الابتكار المالي على النمو الاقتصادي، مع التركيز على الائتمان المحلي للقطاع الخاص ونسبة النقود الواسعة إلى النقود الضيقة.

أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الابتكار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن النقود الواسعة لها تأثير إيجابي على النمو، بينما الائتمان للقطاع الخاص له تأثير سلبي، كما دعت الى ضرورة توجيه الابتكار المالي نحو دعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز فعالية الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

**المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية**

**أولا: الدراسات العربية**

1. **دراسة سليمان خليفة مرنس عجب الله عبارة عن بحث تكميلي لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد القياسي بعنوان" دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1985 – 2010"** تهدف الدراسة الى تحليل الدور الذي تلعبه مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة في تشكيل النمو الاقتصادي السوداني مع التركيز على:
   - حجم القوى العاملة (كمية العمالة المتاحة).
   - مستوى التكنولوجيا (التقدم التقني المستخدم في الانتاج).
   - النمو السكاني (الزيادة الطبيعية في عدد السكان).
   - الهجرة الدولية (حركة الافراد خارج البلاد).
2. **دراسة سعدية هلال حسن التميمي بعنوان "تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق "** تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين جودة البيئة الاستثمارية ومعدلات النمو الاقتصادي مع التركيز على دول عربية مختارة حيث اعتمدت على المنهج الوصفي و التاريخي و التحليلي و من ابرز ما توصلت اليه من استنتاجات:
   - تقييم جيد في جاهزية البنية الرقمية والحرية الاقتصادية ما يدعم نحو اقتصاد المعرفة.
   - تقييم متوسط في مؤشر الحرية الاقتصادية مما يحد من مرونة الأسواق.

- تقييم ضعيف في مؤشر الشفافية مما يشير الى حاجة ملحة لتعزيز النزاهة الادارية.

**الامارات العربية المتحدة:** تصنيف جيد جدا في مؤشري التنمية البشرية والتنافسية العالمية مما يعزز مكانتها كوجهة استثمارية رائدة.

- تقييم جيد في جاهزية البنية الرقمية والحرية الاقتصادية ما يدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- الحاجة لتحسين مؤشر الشفافية رغم تفوقها النسبي مقارنة بدول أخرى.

**العراق:** تصنف ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وفقا لمؤشر الحرية.

- احتلالها مراكز متقدمة في مؤشرات الفساد العالمية مما يضعف ثقة المستثمرين.
- تصنف تنميتها البشرية ضمن المستوى المتوسط مع تأخر في مؤشرات العولمة.
- صعوبة في ادارة الاعمال من تعقيد للإجراءات الادارية ومشكلة تخصيص الاراضي.
- تشتت السياسة الاستثمارية وتعدد الجهات المسؤولة.

**ثانيا: الدراسات الأجنبية**

1. **دراسة روبرت بالو 1991:**

اعتمدت على التحليل القياسي لبيانات 100 دولة لفهم الدافعة للنمو الاقتصادي طويل الاجل وتبين له ان هناك العديد من العوامل المؤثرة من بينها مستوى التعليم ونسبة الاستثمار وكذا الاستقرار السياسي والمستوى المبدئي للدخل.

2. **دراسة صالا-مارتينو 1997:**

اعتمدت هذه الدراسة ايضا على استخدام النماذج القياسية لتحليل تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية على النمو و حدد الباحث العديد من العوامل المؤثرة و التي تمثلت في جودة الحكومة وتأثير الاستثمار المحلي اضافة الى اعتمادها على المواد الاولية و كذا استقرار الاقتصاد الكلي .

3. **دراسة Assia Amour, Sadek Safir :**

بعنوان "**Income Inequality and economic growth in Algeria 1980-2015**" اعتمدت هذه الدراسة على تحليل بيانات زمنية باستخدام نماذج قياسية ، و توصلت الى ان ارتفاع معامل جيني بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع النمو بـ0.52%.

## المبحث الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة تحت عنوان محددات النمو الاقتصادي في الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة باعتبارها محل الدراسة.

### المطلب الأول: المقارنة مع الدراسة المحلية

الجدول التالي يوضح مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المحلية:

**الجدول(2):** مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات المحلية السابقة

| | الدراسة السابقة | | | | الدراسة الحالية |
|---|---|---|---|---|---|
| | الدراسة الاولى | الدراسة الثانية | الدراسة الثالثة | الدراسة الرابعة | |
| موضوع الدراسة | السياسة النقدية والنمو الاقتصادي | المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها | محددات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا | اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة اقتصاد الجزائر 1980- 2013 | محددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2023 |
| عينة الدراسة | الجزائر | الدول العربية مصر الجزائر السعودية | دول شمال افريقيا | الجزائر | الجزائر |
| فترة الدراسة | دراسة نظرية | 1990 - 2010 | دراسة نظرية | 1980- 2013 | 1990- 2023 |
| المحددات | / | الابتكار التكنولوجي | راس المال البشري الانفتاح التجاري | راس المال المادي العمالة أسعار النفط | معدل التضخم البطالة أسعار البترول |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات المطلب الأول

**المطلب الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية**

الجدول التالي يوضح مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة

**الجدول(3):** مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة

| | الدراسات السابقة | | الدراسة الحالية |
|---|---|---|---|
| | الدراسة الاولى | الدراسة الثانية | |
| موضوع الدراسة | دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1985 -2010 | بعنوان تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق | محددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2023 |
| عينة الدراسة | السودان | العراق خاصة السعودية الامارات العربية المتحدة | الجزائر |
| فترة الدراسة | 1985 - 2010 | دون ذكر الفترة | 1990- 2023 |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات المطلب الثاني.

**خلاصة الفصل الثاني:**

نظرا للإسهامات العلمية السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عبر فترات زمنية متباينة ومن منظورات جغرافية وفكرية متنوعة. يعتمد النهج هنا على مبدا التكامل المعرفي، حيث تبنى الدراسة الحالية على ما سبقها من أبحاث محلية وعربية ودولية، لربط المبادئ النظرية بالتطبيقات العملية، وتشكيل رؤية شاملة تدعم التحليل الحالي.

# الفصل الثالث:

# دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر

**تمهيد**:

للإجابة عن التساؤلات الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة حول تحديد و قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنقوم باستعراض التطور التاريخي في الجزائر و ذلك في ظل مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري اضافة الى ذلك الطريقة المنتهجة و الادوات المعتمدة في الدراسة في حين تم التركيز على تقدير نموذج قياسي خاصة بدراسة و تحديد اثر المتغيرات المعتمدة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر و اخيرا عرض و تحليل نتائج الدراسة القياسية على هذا الاساس تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية :

**المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 –.2023**

**المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990–2023.**

## المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 – 2023

شهدت الجزائر تحولات اقتصادية هامة حيث انتقلت من نظام الاقتصاد المركزي المخطط الى نظام السوق تميزت هذه العملية بسلسلة من الاصلاحات الهيكلية بدعم من المؤسسات النقدية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) كجزء من برامج التعديل الهيكلي.

هدفت هذه الاصلاحات الى تحرير الاسواق وخصخصة المؤسسات وجذب الاستثمارات الاجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي.

### المطلب الاول: مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر

#### 1. مرحلة الاقتصاد الموجه 1962 – 1989

انتهجت الجزائر فور حصولها على السيادة الوطنية حتى أواخر الثمانينات التطبيق الاشتراكي على التخطيط الشامل وذلك لتخطي رحيل الاستعمار الفرنسي، وأيها عرفت التقدم فقرا مرتفعة وتدني مستويات الدخول وقدراتها السياسية، فسعت الحكومات المتتالية على تخفيف المعاناة وذلك من خلال وضع وتنفيذ المخططات التنموية. وأخيراً مباشرة الجزائر بعد تأميمها للثروات الوطنية بتبني مؤسسة أساسية وتحويلية موظفة متكاملة فيها متكاملة، في هذه الفترة قامت الجزائر بوضع خطط تنموية قائمة على مبادئ النمو غير المتوازن. (كيداني، 2012–2013)

إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات الاستراتيجية التي استطاعت أن تنجح في تحقيق مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تتعلم من بعد، ولذلك عمدت إلى مشاريع ضخمة الضخمة وتابعت الاستثمار في المشاريع التي هي في الإنجاز. (كيداني، 2012–2013، صفحة 212)

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول 1980–1986 ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام لمناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف:

– تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة .

– توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة.

–بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.

– التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد.

بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي تزامن مع الأزمة البترولية وقد تميز هذا المخطط بصفة عامة في الاستثمارات والتشغيل والإنتاج والاستهلاك ، وانطلاقا من نتائج هذه المعالجة والتحليل يتم تحديد الأهداف الرئيسية للمخطط الثاني فيما يلي:

550 مليار دج سنويا ومعدل نمو استثمار يقارب 7.3% في العام.
تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي 189200 منصب شغل جديد.
%تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6.6.
رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9% سنويا.

وقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل التضخم وذلك بسبب تزايد الإنفاق الحكومي وتطور كتلة الأجور بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة ، بالإضافة إلى عوامل خارجية تمثلت في ارتفاع عيد الدين الخارجي بسبب الخفاف احتياطاتها ، ولعل القطرة التي أفانت الكأس في اخفاض أسعار البترول سنة 1986 وهذا ما دفع الاقتصاد الجزائري إلى القيام بالإصلاحات للتحول إلى اقتصاد السوق.

**الجدول(4)** : تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 - 1989

| السنة | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو الاقتصادي | 0.9 | 3.6 | 4 | 5.6 | 4.1 | 5.2 | 1 | -1.1 | -1.8 | -2.9 |

المصدر : ; Hocine ben issad. La réforme économique en Algérie ; 2eme édition
p19 1991

### 2. مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1990-2000

بدأت السلطات الجزائرية الإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في بحملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري ، ومن أهداف هذه الإصلاحات هي:

- تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، للدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، ويعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات

التي تعاني من أزمات هيكلية.

– إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية والخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

– إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

ويتمثل احد الأهداف المركزية الاستراتيجية للإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي، بغية التقليص تدريجيا من التبعية ازاء المحروقات .

**2-1-صور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:**

ا- **السياسة النقدية:** تهدف إلى التحكم في عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج ومحاربة البطالة. (بوقصة، 2018)

رفع أسعار الفائدة: للحد من التضخم وتشجيع الادخار.

التحكم في الإصدار النقدي.

تحديد سقوف ائتمانية: لتجنب التضخم المفرط عبر تقليل طباعة النقود.

**ب-السياسة المالية (السياسة العاملية):** تُركِّز على تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة عبر إصلاح (بوقصة، 2018، صفحة 86) النظام الضريبي وتقليل العجز في الميزانية.

تحسين النظام الضريبي: بتنويع مصادر الضرائب المباشرة وفرض ضرائب على السلع الكمالية لتقليل الاستهلاك أو زيادة الإيرادات.

رفع أسعار الفائدة والضرائب :لامتصاص السيولة وتقليل الطلب .

الغاء الدعم عن السلع الأساسية: لترشيد الإنفاق الحكومي (مثل دعم الوقود أو الكهرباء).

**ج-السياسة التجارية وإدارة المديونية:** تشمل جميع الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، لتغطية خدمة الديون واهم هذه الإجراءات: (بوقصة، 2018، صفحة 86)

- تحرير التجارة الخارجية.
- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية.
- تحسين شروط الإفراج الخارجي لضمان تدفق الموارد الخارجي.
- تحليل الإجراءات الشاملة التي قد تؤدي إلى استرداد الديون.

**2-2-دور الإصلاحات في عملية التنمية:**

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي الأليمة التي رافقها تحرير الأسعار، الذي أصبح اليوم تحريرا كليا أو يكاد، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 400) وتسريح للعمال (أكثر من 400000 بين 1995-1997).

لكن هذه التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحذافيرها، وهو الأمر الذي تحسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي من المقرر ان يفضي إلى قيام منطقة تبادل حرة، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام إلى متعلمة التجارة العالمية التي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها. تقوم الجزائر على المستوى الداخلي بالتغييرات والتعديلات اللازمة وهكذا فان مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، قد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد وهكذا تم كذلك فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما ، وقد تم جني بواكير ثمارها. (بوقصة، 2018، الصفحات 88-89)

**3. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):**

أُقر برنامج الإنعاش الاقتصادي عام 2001، وتم توزيع خدماته المالية على مدار الفترة(2001-2004) حيث بلغت قيمته 525 مليار دينار أي ما يقرب 7 مليار دولار وهدفت هذه الخطة الى: (المداني، صفحة 35)

1-**توفير بنية تحتية ملائمة:** لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

**دعم النمو الاقتصادي:** وضمان استدامته عبر تعزيز القطاعات الإنتاجية.

**تحسين الخدمات الاجتماعية:** من خلال تنفيذ أنشطة تُعزز الاحتياجات الأساسية للسكان.

**تعزيز الموارد البشرية:** عبر برامج تدريبية وتمويل المشروعات الصغيرة.

**4. برنامج دعم النمو(2005-2009):**

**1-تحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية:** هدف إلى بناء بنية تحتية قادرة على دعم التنمية الشاملة من خلال رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

ركز على تعزيز العوائد غير النفطية لتنويع مصادر الدخل .

**2-مكافحة البطالة:** أولوية رئيسية لخلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة عبر مشاريع تنموية.

**3-تطوير البنية التحتية:** شمل تحسين قطاعات السكن والنقل، وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز في المناطق الريفية.

**4-دعم القطاع الزراعي:** تضمن تمويلًا لتحسين الإنتاجية الزراعية واعتماد تقنيات حديثة.

**5-تحلية مياه البحر:** مشاريع لمعالجة نقص المياه عبر تحلية مياه البحر لتلبية الاحتياجات المحلية.

**6-تنمية المناطق العليا والجنوب:** برامج خاصة لتنمية ولايات الجنوب والمناطق النائية لتحقيق التوازن الإقليمي.

### 5. برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو) (2010-2014):

**1-ديناميكية الإعمار الوطني:** استمرارًا لجهود إعادة الإعمار التي بدأت عام 2001، مع تعزيز التكامل بين البرامج التنموية.

**2-البرامج التكميلية:** دعم البرامج السابقة (مثل برنامج 2005-2009) عبر مشاريع تكميلية لضمان استدامة النمو.

**3-تنمية المناطق الحدودية والجنوب:** تركيز على تطوير ولايات الجنوب والمناطق العليا لتحسين الخدمات وتقليل الفوارق الجغرافية.

**4-تعزيز الكفاءة الاقتصادية:** تحسين استخدام الموارد المتاحة ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية لضمان نمو مستدام.

**5-استدامة الموارد الوطنية:** تشجيع المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية وتقلل من الهدر لضمان استدامة التنمية.

**6-التنمية الشاملة:** دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في خطط التنمية لتحقيق توازن شامل. (بيان مجلس الوزراء، 2010)

### 6. البرنامج الخماسي(2015-2019):

الذي أطلقته الحكومة الجزائرية يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر عبر مبادرات تركّز على تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وضمان الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير قطاعات مثل الزراعة والمياه وإعادة التدوير والسياحة. خُصصت له ميزانية تقديرية بقيمة 22.1 مليار دينار جزائري (ما يعادل 280 مليار دولار)، مع ذكر استكمال مشاريع قيد التنفيذ بقيمة 15,000 مليار دينار بحلول 2014. يُشدّد النص على ضرورة دمج هذه المبادرات ضمن استراتيجية وطنية متكاملة تراعي التحديات البيئية المحلية وتستهدف خلق فرص العمل والثروة، لكنه يفتقد إلى تفاصيل حول آليات التنفيذ والتنسيق بين القطاعات. (بيان مجلس الوزراء، 2010)

**المطلب الثاني: تقييم فترة الإصلاحات**

من خلال العرض السابق، تَبين أن الإصلاحات الاقتصادية ضرورية ولا بديل عنها عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة، مثل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويطوره.

**1-النتائج:**

- **ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل:** رغم عودة النمو الاقتصادي، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من محدودية استيعاب العمالة، خاصة في القطاعات الرئيسية التي شهدت تشديداً في السياسات أو تراجعاً في الأداء.

- **الاعتماد المفرط على النفط:** هيمنة النفط على الاقتصاد جعلت الميزانيات الحكومية حبيسة تقلبات أسعاره، حيث يُعتبر المصدر الوحيد لتخفيف التوترات المالية ومعالجة الأزمات.

- **مخاطر استمرار الوضع الحالي:** في حال استمرار الاعتماد على الموارد النفطية، قد تضطر الدولة إلى استنفاد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل الدعم ومشاريع الاستثمار، وتغطية عجز الخزينة بشكل متكرر.

- **الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل:** النمو الديموغرافي المتسارع، وتراجع البنية التحتية، واعتماد الموازنة على الإيرادات الخارجية (التي تأتي بشكل شبه كامل من صادرات المحروقات)، تفرض على الجزائر حتمية تنويع اقتصادها عبر الاعتماد على الموارد البشرية والإبداع بدلاً من الموارد الطبيعية.

**2-التوصيات:**

**أ-تحديات تطبيق الإصلاحات قصيرة المدى :**

-رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن تكلفتها العالية ونتائجها المحدودة على المدى القصير تجعلها غير ملائمة في بعض السياقات.

- يؤدي تنفيذ الإصلاحات إلى انكشاف القطاعات الاقتصادية وضعف الجانب الاجتماعي (مثل ارتفاع البطالة وتدهور الخدمات العامة)، مما قد يُهدد الاستقرار على المدى الطويل.

**ب-فشل إجماع واشنطن في تحقيق التنمية :**

- تبني سياسات "إجماع واشنطن" (الخصخصة، تحرير الأسواق، تقليص الدعم) لم يُسفر عن تحسن ملموس في التنمية، بل زاد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

- أصبحت هذه الإصلاحات مُكلفة وصعبة التطبيق في ظل غياب بيئة داعمة (مثل بنية تحتية قوية، قطاع خاص فعَّال).

**ج- الآثار السلبية للإصلاحات الحالية:**

- تعميق العجز النقدي والتجاري بسبب الاعتماد المفرط على الشركات الأجنبية دون تعزيز القدرات المحلية.
- تغييب الأهداف الاستراتيجية الكبرى (مثل التنويع الاقتصادي) لصالح سياسات قصيرة النظر تركز على جذب الاستثمارات الخارجية بشكل عاجل.

**د- مقترحات لسياسات تنموية بديلة :**

اعتماد مقاربات تنموية جديدة تُركز على:

- تعزيز الموارد الداخلية (الاستثمار في التعليم، الابتكار، والصناعات التحويلية) تنويع الشركاء الاقتصاديين لتقليل التبعية للخارج.

- تصميم سياسات مرنة تأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية بعيدًا عن النماذج الجاهزة مثل "إجماع واشنطن".

- تفعيل دور القطاع الخاص المحلي كقائد للتنمية بدلًا من الاعتماد على الشركات الأجنبية.

## المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2023

يستهدف هذا المبحث تحقيق عدة أهداف تتمثل في: توصيف نموذج الدراسة، وذلك بالتعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج والتي تم تحديدها من خلال الدراسات السابقة، ثم الصياغة الرياضية للنموذج، كما يستهدف تقدير نموذج الدراسة، وأخيرا تقييم النموذج المقدر.

### المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

نعلم أنه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة)، ومن أجل التعرف على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) سيتم فيما يلي عرض متغيرات الدراسة القياسية.

**أولا: توصيف النموذج:** يقصد به صياغة النموذج في شكل معادلة وفق منهجية القياس المتبعة في توصيف النماذج الاقتصادية، وقد تم صياغة النموذج بناءا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ولتوصيف النموذج هناك عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

**1-تحديد متغيرات الدراسة:** وفقا للنظرية الاقتصادية و بعض الدراسات السابقة فإن النمو الاقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات، من بينها معدل البطالة، معدل التضخم، وسعر النفط، وبهدف دراسة محددات النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)، تم استخدام بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، والذي تمت الإشارة له بالرمز GDP، كما تم إدراج أهم المتغيرات التي تعتقد النظرية الاقتصادية أنها تساهم في تفسير معدل النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

- **معدل البطالة:** ويرمز له بالرمز U.
- **معدل التضخم:** ويرمز له بالرمز INF.
- **سعر النفط:** ويرمز له بالرمز OIL.

**2-الصياغة الرياضية للنموذج:** يقصد بها تحديد الشكل الرياضي للعلاقة محل الدراسة، ويكمن صياغتها على النحو الآتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 U + \beta_2 INF + \beta_3 OIL + \varepsilon$$

و لتحسين النموذج و تفسير النتائج اقتصاديا نقوم بإدخال اللوغاريتم على المعادلة أعلاه تصبح على الشكل الاتي :

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LU + \beta_2 LINF + \beta_3 LOIL + \varepsilon$$

حيث:

$LIMP$: تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

$LRED$: تمثل لوغاريتم معدل البطالة.

$LREQR$: تمثل لوغاريتم معدل التضخم.

$LREER$: تمثل لوغاريتم أسعار النفط؛

$\beta_i$: معاملات الانحدار.

$\beta_0$: ثابت الدالة.

**ثانيا: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:** تأتي خطوة اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا

بالاعتماد على بعض الاختبارات التي من شأنها الكشف عن الإستقرارية من عدمها، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على اختبارات الجذر الأحادي ويمكن تلخيص نتائجها فيما يلي:

1. **اختبارات الجذر الأحادي:** للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الاعتماد على اختبار ADF واختبار PP، ولإجراء هذين الاختبارين تتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Prob) مع مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة الاحتمالية تفوق 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم التي تنص على عدم إستقرارية السلسلة وفقا للفرضية الآتية:

$H_0$ : وجود جذر وحدوي (السلسلة غير مستقرة).

$H_1$: عدم جود جذر وحدوي (السلسلة مستقرة).

وفيما يلي نتائج اختباري ADF وPP:

**الجدول رقم (05):** نتائج اختبار الإستقرارية عند المستوى وفق اختباري ADF و PP

| المتغيرات | اختبار ADF | | | اختبار PP | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النموذج الأول: بوجود ثابت | النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع | النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع | النموذج الأول: بوجود ثابت | النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع | النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع |
| ***LGDP*** | 0.9314 | 0.5955 | 0.9778 | 0.9119 | 0.4361 | 0.9640 |
| ***LU*** | 0.8565 | 0.7809 | 0.3013 | 0.7985 | 0.5908 | 0.3595 |
| ***LINF*** | 0.0988 | 0.3124 | 0.1907 | 0.1239 | 0.3637 | 0.2003 |
| ***LOIL*** | 0.7039 | 0.5469 | 0.8317 | 0.7406 | 0.5469 | 0.8579 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews 13

انطلاقا من النتائج الموضحة في الشكل أعلاه يتضح أن كافة السلاسل الزمنية المدروسة غير مستقرة عند المستوى، وهذا راجع لكون القيم الاحتمالية المرافقة لاختبار T تفوق 0.05 في كافة النماذج الأمر الذي

يدفعنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة.

**الجدول رقم (06):** نتائج اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول وفق اختباري ADF و PP

| المتغيرات | اختبار ADF | | | اختبار PP | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النموذج الأول: بوجود ثابت | النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع | النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع | النموذج الأول: بوجود ثابت | النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع | النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع |
| ***DGDP*** | 0.0001 | 0.0008 | 0.0000 | 0.0001 | 0.0007 | 0.0000 |
| ***DU*** | 0.0005 | 0.0035 | 0.0000 | 0.0005 | 0.0032 | 0.0000 |
| ***DINF*** | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 |
| ***DOIL*** | 0.0001 | 0.0005 | 0.0000 | 0.0002 | 0.0013 | 0.0000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (02) أعلاه أن السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة عند الفرق تقل عن 0.05 في كافة النماذج الأمر الذي T الأول، وهذا راجع لكون القيم الاحتمالية المرافقة لاختبار يدفعنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة.

بما أن متغيرات الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(1) يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، في ظل توفر الافتراض الأساسي لهذا النموذج وهو استقرار المتغيرات التابعة والمستقلة إما عند مستواها الأصلي أو بعد أخذ الفروق الأولى.

**المطلب الثاني: تقدير وتحليل نموذج الدراسة**

بعد تحقق شرط التكامل في السلاسل الزمنية موضوع الدراسة يتم الانتقال إلى تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ، وهو الشيء الذي يسمح بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين ARDL للفجوات الزمنية الموزعة المتغيرات في حالة ما إذا كان هناك تكامل مشترك بينهم، وبالتالي نعمد إلى تقدير معادلة الانحدار باستخدام ثم تحديد فترات الإبطاء المثلى لكل المتغيرات كأول خطوة في هذا النموذج، يليها اختبار ARDL نموذج

الحدود للتكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لننتقل بعده إلى تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل.

**أولا: تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذجARDL**

ونتائج التقدير ARDL بعد التحقق من درجة تكامل متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير نموذج موضحة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (01):** نتائج تقدير نموذجARDL

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 05/17/25 Time: 12:49
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LU LINF LOIL
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,0,0)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| LGDP(-1) | 0.248454 | 0.078892 | 3.149291 | 0.0040 |
| LU | -0.342385 | 0.098233 | -3.485443 | 0.0017 |
| LINF | 0.010731 | 0.010934 | 0.981408 | 0.3351 |
| LOIL | 0.292978 | 0.037993 | 7.711368 | 0.0000 |
| C | 1.328506 | 0.268916 | 4.940218 | 0.0000 |
| @TREND | 0.008004 | 0.001239 | 6.462261 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.994383 | Mean dependent var | 2.034581 |
| Adjusted R-squared | 0.993342 | S.D. dependent var | 0.286195 |
| S.E. of regression | 0.023352 | Akaike info criterion | -4.513316 |
| Sum squared resid | 0.014723 | Schwarz criterion | -4.241224 |
| Log likelihood | 80.46972 | Hannan-Quinn criter. | -4.421766 |
| F-statistic | 955.9051 | Durbin-Watson stat | 1.927232 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews 13

**ثانيا: تحديد فترات الإبطاء المثلى:** من أجل تحديد فترات الإبطاء المثلى تمت الاستعانة بمعيار (Akaike) ولتحديد طول فترة التخلف المثلى يجب اختبار القيم الصغرى لهذا المعيار، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (02):** نتائج معيار (Akaike) لتحديد فترات الإبطاء

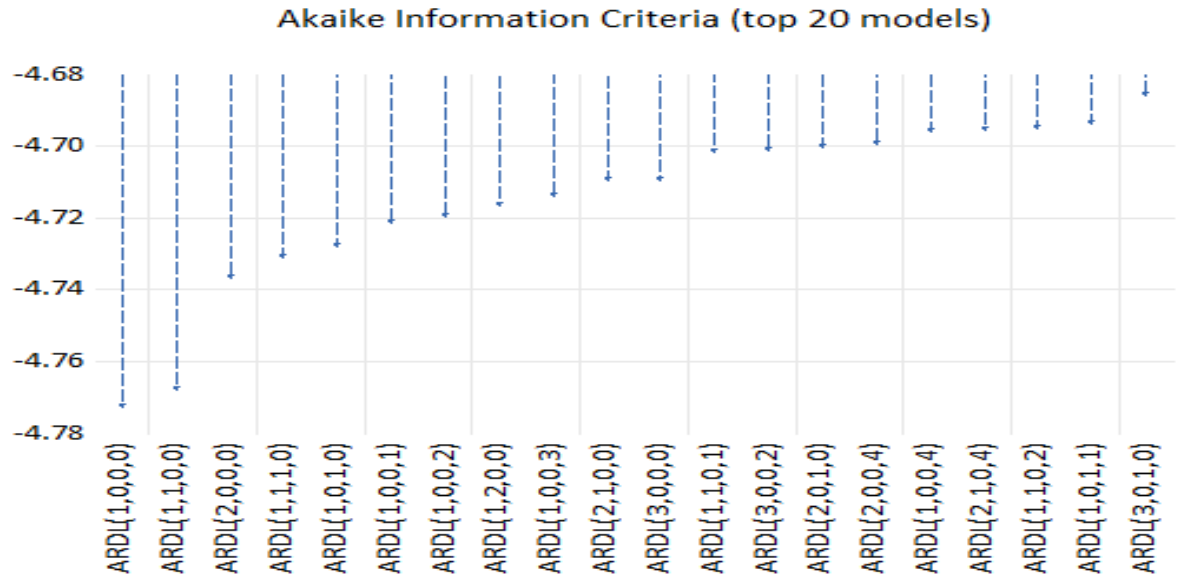


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

يوضح الشكل أعلاه أفضل 20 نموذج حسب معيار **(Akaike)** وأن النموذج **ARDL(1.0.0.0)** هو الأفضل حيث يقدم القيمة الأصغر لهذا المعيار.

**ثالثا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test):** للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم استعمال اختبار الحدود ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية **F** مع الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية **F** أكبر من الحد الأعلى نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل وفقا للفرضية الآتية:

$H_0$: عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل

$H_1$: وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل

**الجدول رقم (07):** نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

| إحصائية F | القيم الحرجة | مستوى المعنوية | | |
|---|---|---|---|---|
| | | 1% | 5% | 10% |
| 33.10 | الحد الأدنى I(0) | 4.99 | 3.88 | 3.38 |
| | الحد الأعلى I(1) | 5.85 | 4.61 | 4.02 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**(أنظر الملحق رقم 02)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لإحصائية **F** أكبر من الحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية **(10%,5%,1%)** ومنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ومعدل التضخم بالإضافة إلى متغير أسعار النفط هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مختلف مستويات المعنوية.

**رابعا: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل:** بعد ثبوت علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل.

1. **تقدير معلمات الأجل القصير:** بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل، نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ **ECM** للتضخم المستورد، ونتائج التقدير موضحة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (03):** نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM

Error Correction

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: ARDL
Date: 05/17/25 Time: 12:53
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LU LINF LOIL
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,0,0)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| COINTEQ* | -0.751546 | 0.054514 | -13.78636 | 0.0000 |
| C | 1.328506 | 0.095149 | 13.96244 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.859769 | Mean dependent var | 0.017797 |
| Adjusted R-squared | 0.855245 | S.D. dependent var | 0.057280 |
| S.E. of regression | 0.021793 | Akaike info criterion | -4.755741 |
| Sum squared resid | 0.014723 | Schwarz criterion | -4.665043 |
| Log likelihood | 80.46972 | Hannan-Quinn criter. | -4.725224 |
| F-statistic | 190.0638 | Durbin-Watson stat | 1.927232 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

**2. المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

**3.** تظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن حد تصحيح الخطأ (**COINTEQ(−1)**) سالب ومعنوي وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها، أما فيما يخص المعامل (0.7515−) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن أي سرعة التعديل في المدى الطويل، وهذا يعني أن نسبة 75.15% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة، وعليه فان العودة للتوازن عند حدوث اختلال عن العلاقة طويلة الأجل تستغرق حوالي (1/0.7515=1.3306) أي تقريبا سنة واحدة و3 أشهر.

**4.** أما فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل فنلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أسفله أن القيم الاحتمالية لمعلمة المتغير المستقل (لوغاريتم معدل التضخم) تساوي 0.3351 وهذا يعني أن المعلمة غير معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5% وبالتالي فإن لوغاريتم معدل التضخم لا يؤثر على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أما القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير المستقل (لوغاريتم معدل البطالة) تساوي 0.0017 وهذا يعني أن المعلمة معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5% وتبلغ قيمة هذه المعلمة 0.3423− وهذا يعني هناك علاقة عكسية بين المتغيرين وأن زيادة لوغاريتم معدل البطالة ب 1% تؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير التابع (لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي 0.3423%، وبالتالي هناك تأثير سلبي ومعنوي للوغاريتم معدل البطالة على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أما فيما يخص القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير المستقل (لوغاريتم أسعار النفط) فهي تساوي 0.0000 وهذا يعني أن المعلمة معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5% وتبلغ قيمة هذه المعلمة 0.2929 وهذا يعني هناك علاقة طردية بين المتغيرين وأن زيادة لوغاريتم أسعار النفط ب 1% تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير التابع (لوغاريتم

الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي 0.2929%، وبالتالي هناك تأثير إيجابي ومعنوي للوغاريتم أسعار النفط على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

**الشكل رقم (04):** نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: ARDL
Date: 05/17/25 Time: 12:53
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LU LINF LOIL
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,0,0)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LGDP(-1)* | -0.751546 | 0.078892 | -9.526247 | 0.0000 |
| LU** | -0.342385 | 0.098233 | -3.485443 | 0.0017 |
| LINF** | 0.010731 | 0.010934 | 0.981408 | 0.3351 |
| LOIL** | 0.292978 | 0.037993 | 7.711368 | 0.0000 |
| @TREND | 0.008004 | 0.001239 | 6.462261 | 0.0000 |
| C | 1.328506 | 0.268916 | 4.940218 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.859769 | Mean dependent var | 0.017797 |
| Adjusted R-squared | 0.833800 | S.D. dependent var | 0.057280 |
| S.E. of regression | 0.023352 | Akaike info criterion | -4.513316 |
| Sum squared resid | 0.014723 | Schwarz criterion | -4.241224 |
| Log likelihood | 80.46972 | Hannan-Quinn criter. | -4.421766 |
| F-statistic | 33.10788 | Durbin-Watson stat | 1.927232 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

**5. تقدير معلمات الأجل الطويل:** بناءا على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج **ARDL(1.0.0.0)** والنتائج معروضة في الجدول الموالي:

**الشكل رقم (05):** نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. trend (Case 4)

CE = LGDP(-1) - (-0.455575*LU + 0.014278*LINF + 0.389834*LOIL + 0.010650*@TREND)

Cointegrating Coefficients

| Variable * | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LU | -0.455575 | 0.099424 | -4.582137 | 0.0001 |
| LINF | 0.014278 | 0.014181 | 1.006821 | 0.3223 |
| LOIL | 0.389834 | 0.064962 | 6.000963 | 0.0000 |
| @TREND | 0.010650 | 0.001069 | 9.962517 | 0.0000 |

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل الآتي:

**الشكل رقم (06):** الصيغة النهائية للنموذج المقدر

$$LGDP(-1) = (-0.6239LU + 0.5371LINF + 1.0789LOIL(-1) + 0.0106@TREND)$$

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| $prob$ | (0.0001) | (0.3223) | (0.0000) | (0.0000) |

$$k = 3$$

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات عملية تقدير معلمات الأجل الطويل (أنظر الشكل رقم 03)

حيث:

***Prob***: تمثل القيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستودنت المحسوبة، تستخدم لقياس معنوية معلمات النموذج.

***k***: تمثل عدد المتغيرات المستقلة

من خلال النتائج أعلاه يلاحظ أن لوغاريتم معدل التضـــخم لا يؤثر على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث أن مســتوى معنوية المعلمة يفوق 0.05 مما يدل على عدم معنوية معلمة لوغاريتم معدل التضــخم في الأجل الطويل، كما يلاحظ الأثر الســلبي للوغاريتم معدل البطالة على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث أن كل زيادة في لوغاريتم معدل البطالة ب 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.4555%.

أما فيما يخص لوغاريتم أســـعار النفط فيلاحظ أن له أثر إيجابي على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث أن كل زيادة في لوغاريتم أسعار النفط ب 1% تؤدي إلى ارتفاع لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.3898%.

- **اختبار معنوية المعالم المقدرة:** وذلك بالاعتماد على إحصائية ستيودنت من أجل تقييم معالم النموذج، ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة القيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستيودنت المحسوبة عند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة الاحتمالية تفوق 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية المعالم وفقا للفرضية الآتية:

$\mathbf{H_0}$: $\beta = 0$ المعالم ليس لها معنوية إحصائية

$\mathbf{H_1}$: $\beta \neq 0$ المعالم لها معنوية إحصائية

والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

**الجدول رقم (08):** جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

| المعالم | القيمة الاحتمالية | القرار |
|---|---|---|
| ***LU*** | **0.0001** | **معنوية** |
| ***LINF*** | **0.3223** | **غير معنوية** |
| ***LOIL*** | **0.0000** | **معنوية** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات عملية تقدير معلمات الأجل الطويل (أنظر الشكل رقم (03

**المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج المقدر**

لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات وذلك للتأكد من صلاحيته من الناحية القياسية بالإضافة إلى دراسة استقرار النموذج المقدر.

**أولا: تقييم النموذج من الناحية القياسية:** يتم تقييم النموذج من الناحية القياسية باختبار مدى خلوه من المشاكل القياسية المتمثلة فيما يلي:

- عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.
- وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- عدم ثبات تباين البواقي.

1. **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي تم الاعتماد على اختبار **JB** وللقيام بهذا الاختبار نقوم بمقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية التي تنص على التوزيع الطبيعي للبيانات وفقا للفرضية الآتية:

$\mathbf{H_0}$: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

$\mathbf{H_1}$: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

**الشكل رقم (07):** نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

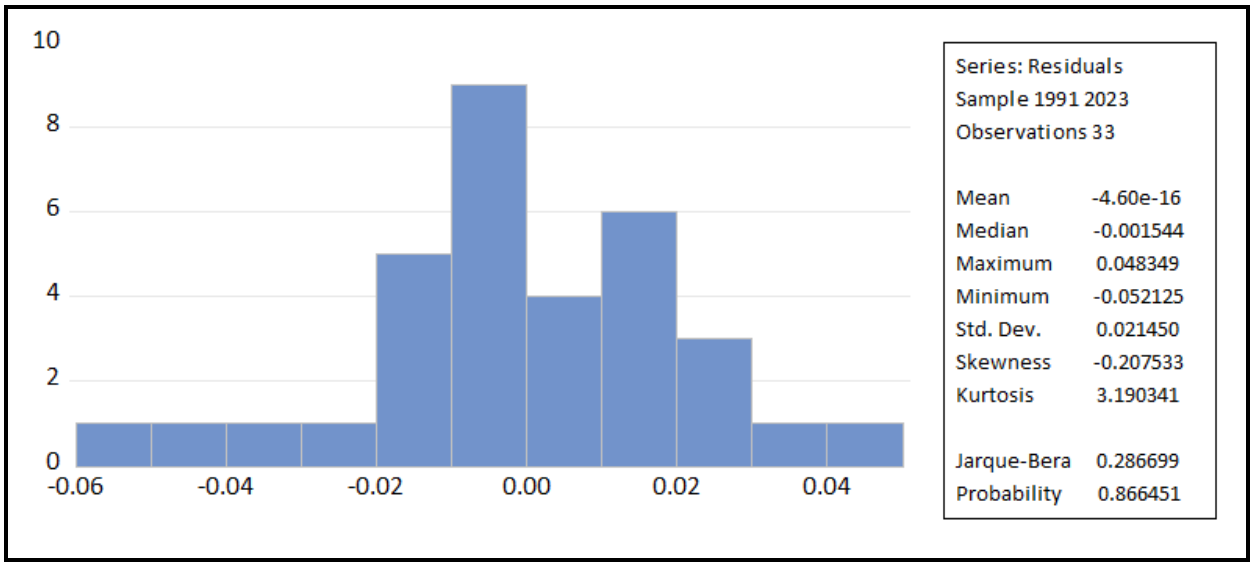


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

يبين الشكل أعلاه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء حيث يلاحظ أن الإحصائية المحسوبة **J−B**=0.2866 أقل من القيمة المجدولة $X^2 = 5.99$ والقيمة الإحتمالية تساوي 0.8664 وهي أكبر من 0.05 مما يدفعنا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتوزع طبيعيا.

**2. اختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستخدم اختبار Beursch−Godfery حيث يسمح هذا الاختبار باختبار الفرضية الآتية:

$\mathbf{H_0}$: عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

$\mathbf{H_1}$: وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء

**الشكل رقم (08):** نتائج اختبار Beursch-Godfery

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.024313 | Prob. F(1,26) | 0.8773 |
| Obs*R-squared | 0.030830 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8606 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/17/25 Time: 13:45
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LGDP(-1) | 0.005409 | 0.087524 | 0.061795 | 0.9512 |
| LU | 0.003864 | 0.103080 | 0.037483 | 0.9704 |
| LINF | -0.000347 | 0.011357 | -0.030567 | 0.9758 |
| LOIL | -0.000859 | 0.039089 | -0.021979 | 0.9826 |
| C | -0.012850 | 0.286040 | -0.044923 | 0.9645 |
| @TREND | -6.52E-05 | 0.001329 | -0.049046 | 0.9613 |
| RESID(-1) | -0.033608 | 0.215539 | -0.155925 | 0.8773 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.000934 | Mean dependent var | -4.60E-16 |
| Adjusted R-squared | -0.229619 | S.D. dependent var | 0.021450 |
| S.E. of regression | 0.023786 | Akaike info criterion | -4.453645 |
| Sum squared resid | 0.014710 | Schwarz criterion | -4.136204 |
| Log likelihood | 80.48514 | Hannan-Quinn criter. | -4.346836 |
| F-statistic | 0.004052 | Durbin-Watson stat | 1.895024 |
| Prob(F-statistic) | 1.000000 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

يبين الشكل أعلاه نتائج اختبار مشكل الارتباط الذاتي وفق اختبار Beursch-Godfery ويلاحظ من الشكل أن القيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار LM تساوي 0.8606 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

3. **اختبار مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء:** من أجل اختبار مشكل عدم ثبات التباين تم الاعتماد على اختبار **ARCH** من أجل الكشف عن وجود مشكل عدم ثبات التباين من عدمه باختبار الفرضية التالية:

$H_0$: ثبات التباين.(عدم وجود المشكل)

$H_1$: عدم ثبات التباين(وجود مشكل)

**الشكل رقم (09):** اختبار مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.552046 | Prob. F(1,30) | 0.4633 |
| Obs*R-squared | 0.578210 | Prob. Chi-Square(1) | 0.4470 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/25 Time: 13:46
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.000459 | 0.000136 | 3.371017 | 0.0021 |
| RESID^2(-1) | -0.124894 | 0.168095 | -0.742998 | 0.4633 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.018069 | Mean dependent var | 0.000401 |
| Adjusted R-squared | -0.014662 | S.D. dependent var | 0.000629 |
| S.E. of regression | 0.000633 | Akaike info criterion | -11.83142 |
| Sum squared resid | 1.20E-05 | Schwarz criterion | -11.73981 |
| Log likelihood | 191.3028 | Hannan-Quinn criter. | -11.80106 |
| F-statistic | 0.552046 | Durbin-Watson stat | 1.975609 |
| Prob(F-statistic) | 0.463262 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

يبين الشكل أعلاه نتائج اختبار مشكل عدم ثبات التباين وفق اختبار **ARCH** حيث يلاحظ من خلال مخرجات البرنامج أن القيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار **LM** الذي يتبع توزيع كاي تربيع تساوي 0.4470 وهي أكبر من 0.05 وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكل عدم ثبات التباين.

**ثانيا: اختبار استقرار النموذج المقدر:** للتأكد من خلو البيانات خلال كامل فترة الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك أهمها اختباري CUSUM و CUSUM OF Squares ويعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأجلين القصير والطويل، ونتائج الاختبارين موضحة فيما يلي:

**الشكل رقم (10):** نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

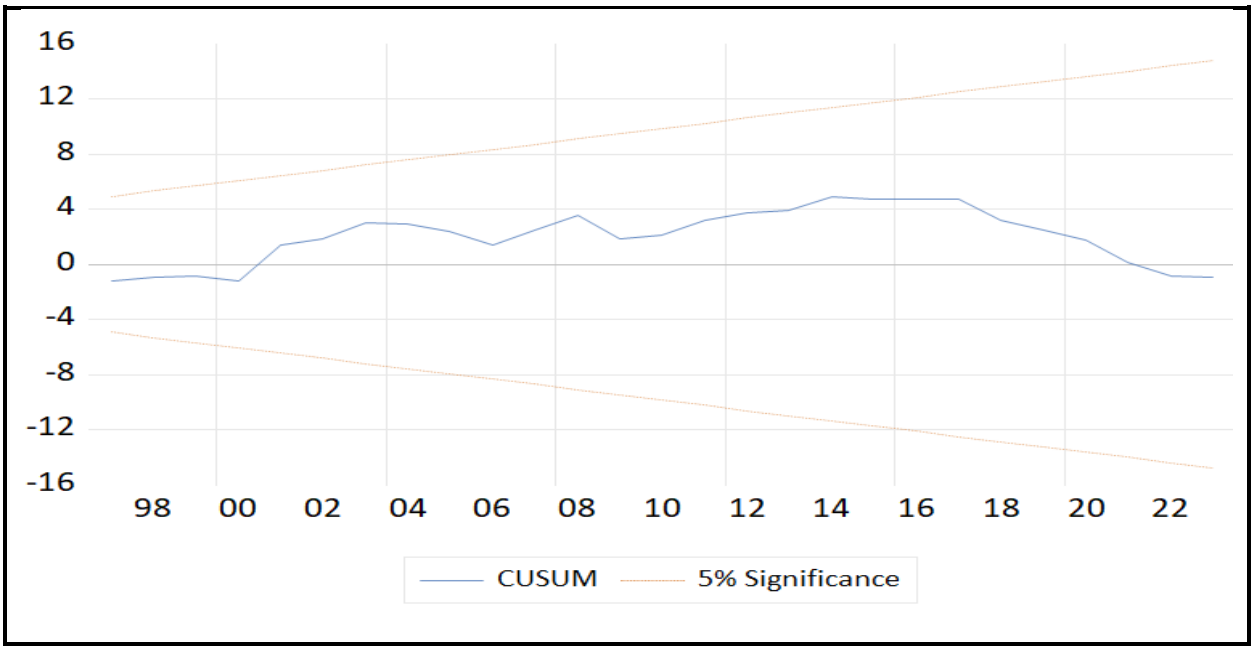


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

**الشكل رقم (11):** نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

(CUSUM OF Squares)

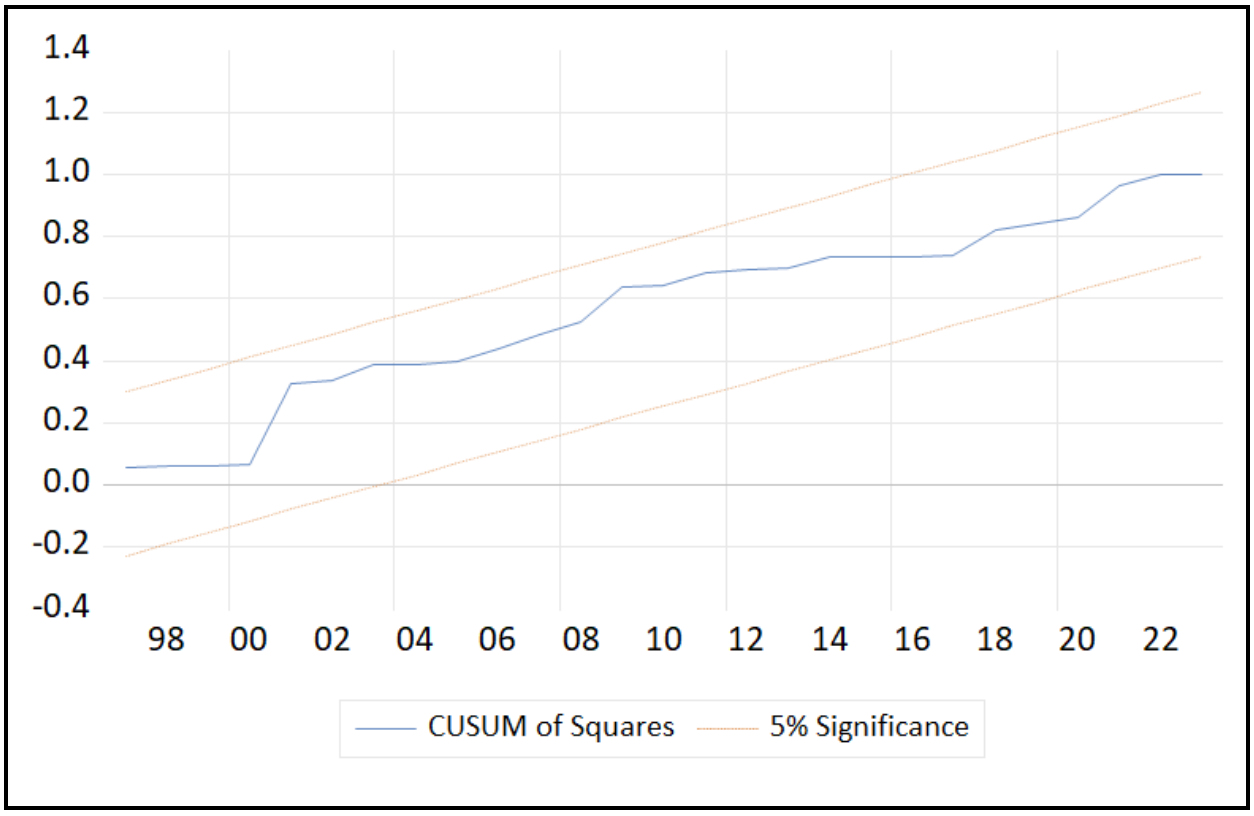


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **EViews 13**

يلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وهو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود المعنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM OF Squares هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج المدى القصير والمدى الطويل.

**خلاصة الفصل الثالث:**

تناولنا في هذا الفصل من خلال المبحث الأول اهم الدراسات السابقة لمحددات النمو الاقتصادي سواء كانت دراسات محلية، عربية، اجنبية لمعرفة النتائج و اختلاف كل دراسة مقارنة بدراستنا .اما في المبحث الثاني تطرقنا الى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و الذي شهد عدة تقلبات بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة لعدة احداث شهدتها الجزائر منها الازمة البترولية التي كان لها الأثر الكبير على الناتج الإجمالي المحلي و من هذا المنطلق قمنا بتحليل و وصف مختلف المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو خلال فترة الدراسة .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل البطالة، معدل التضخم، وأسعار النفط، وللوصول إلى أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على نموذج من النماذج الديناميكية من أجل دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع محل الدراسة.

وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة تبين أن بينهم علاقة طويلة المدى، بالإضافة إلى معنوية المعالم المقدرة وصلاحية النموذج من الناحية القياسية فهو خالي من جميع المشاكل القياسية، كما أن النموذج مستقر على المدى الطويل.

# خاتمة

## خاتمة:

لطالما شكل موضوع النمو الاقتصادي ومحدداته أهمية كبرى لدى الدول، ليس فقط المتقدمة بل تعداه الى جميع الدول كما هو الحال بالنسبة للجزائر حيث يعد أحد أبرز المؤشرات التي تحرص الحكومات والدول على متابعتها وتحليلها، اذ يعكس مستوى التقدم او التراجع في مسيرة هذه البلدان.

كما يسهم في رسم صورة شاملة عن الوضع الراهن او التوقعات المستقبلية لاقتصادها، مما يساعد في تحديد العقبات التي تعيق مسار التنمية الشاملة سواء على الصعيد الاقتصادي، او الاجتماعي، او السياسي وغيرها.

وللحصول على معدلات نمو اقتصادية مرتفعة يجب معرفة اهم المحددات، وان أي تغير فيها يؤدي الى التغير في النمو الاقتصادي.

وقد اكدت النتائج المستخلصة من التحليل الاحصائي والقياسي الذي اجري في هذه الدراسة صحة هذه الفرضية.

### نتائج الفرضيات:

**من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا الى:**

- ✓ **"تعدد وتباين التوجهات الفكرية في تفسير النمو الاقتصادي"** أظهرت دراسة الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي اختلافا واضحا بين الاقتصاديين من مختلف المدارس الفكرية والأيديولوجيات في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، وذلك راجع الى التقلبات العشوائية والمستمرة في الظروف الاقتصادية عبر فترات زمنية مختلفة، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الأولى.**
- ✓ **"تتبع محددات النمو الاقتصادي سلوكا متشابها مما يجعل وجود تكامل مشترك بينهما"** كشفت الدراسة القياسية ونتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النمو الاقتصادي وهي: معدل التضخم، البطالة وأسعار البترول حيث تتبع هذه المتغيرات **سلوكا مترابطا،** مما يدعم **صحة الفرضية الثانية**.
- ✓ **"المتغيرات المدرجة في النموذج القياسي (معدل التضخم، البطالة، أسعار البترول) لها تأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل"** اظهر تقدير النموذج في المدى الطويل ما يلي:
  معدل البطالة يرتبط ارتباطا طرديا ومعنويا بالناتج المحلي الإجمالي (مؤشر النمو الاقتصادي).
  أسعار البترول ومعدل التضخم تأثيرهما غير معنوي عند مستوى دلالة 5 وبالتالي لا يعدان محددين رئيسين للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وهذا ما يؤكد **نفي صحة الفرضية الثالثة**.

**استنتاجات الدراسة:**

**1-الاستنتاجات من الإطار النظري للنمو الاقتصادي:**

- ✓ مفهوم النمو الاقتصادي لا يقتصر على زيادة الدخل القومي او الناتج المحلي فحسب، بل يشمل أيضا تحسين مستوى معيشة الافراد من خلال زيادة حصتهم من الدخل الحقيقي.
- ✓ اختلاف التفسيرات الفكرية وتباين اراء الاقتصاديين (حسب مدارسهم الفكرية) في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي وذلك يعود الى التقلبات العشوائية في الظروف الزمنية وكذا التغيرات المستمرة عبر فترات زمنية مختلفة.

**2-الاستنتاجات من الإطار التطبيقي للنمو الاقتصادي:**

- ✓ من خلال دراسة الإستقرارية لكل المتغيرات تبين أنها مستقرة عند الفرق الأول وذلك لوجود مركبة الإتجاه العام ولكن بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نجدها تستقر عند الفرق الأول.
- ✓ بعد إجراء اختبار التكامل المشترك طبقا لمنهج ARDL، تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية) على المدى البعيد.
- ✓ معنوية معلمات ونموذج الدراسة.
- ✓ يشير معامل تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة تعادل 75.15%.
- ✓ توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية أن نموذج الدراسة مقبول من الناحية القياسية استنادا على صحة اختبارات التشخيص بإتباع منهجية ARDL.

**التوصيات:**

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يقترح تبني الإجراءات التالية لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر:

- محاولة إيجاد حلول لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر والتي تنعكس على النمو والتنمية.
- تقليل الاعتماد على المحروقات من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع خطة استراتيجية طويلة المدى من خلال ضمان استقرار السياسات الاقتصادية لتعزيز الثقة وكذا تقديم حوافز ضريبية وجمركية لجذب المستثمرين.
- تشجيع الابتكار وريادة الاعمال لتنويع القطاعات الإنتاجية.
- العمل على تعزيز مصادر النمو الاقتصادي.

# المراجع

## المراجع:


1. إسماعيل شعباني "**مقدمة في اقتصاد التنمية و النمو استراتيجيات التمية**" الطبعة الثانية دار هوسة للطباعة و النشر التوزيع، الجزائر 1997،ص63-64
2. إسماعيل محمد بن قانة "**اقتصاد التنمية نظريات نماذج و استراتيجيات**" دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن 2011،ص 35
3. امال معط الله " **اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)** " رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015، ص 120.
4. المداني كريمة، خياري فريال " **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017**" مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، ص 35.
5. بنابي فتيحة "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**" رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس 2008-2009 ص 05.
6. بوقصة ايمان " الإصلاحات الاقتصادية و دورها في تحقيق التنمية "مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الثالث، مارس 2018، ص 86
7. بيان مجلس الوزراء " **برنامج التنمية الخماسي**" ، ماي 2010
8. تاج عبد الكريم ،"**نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،الجزائر 2003،ص 15
9. جيمس جوارتيني و ريتشارد استروب ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، **الاقتصاد الكلي** دار المريخ للنشر و التوزيع ،الرياض السعودية 1999 ،ص 58
10. حربي محمد موسى عريفات "**مبادئ الاقتصاد**" **التحليل الكلي** دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن 2006،ص 265.
11. دليلة طالب " **قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2012** "مجلة البحوث في الاقتصاد و الإدارة، مركز الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، العدد 4 2015، ص 142.
12. رشاد العصار، عليان الشريف "**التجارة الخارجية**" دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2000، ص 13.

13. سالم التوفيق النجفي "اساسيات علم الاقتصاد" الدار الدولية، القاهرة مصر 2000، ص 311

14. سعدية هلال حسن التميمي "**تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**" أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، سنة 2015، ص 38-39

15. طالب سومية شهيناز،" **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس 2021 ص 26

16. طاوش قندوسي "تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012" أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان 2013-2014 ص 99

17. عادل زقرير ، **اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1998-2012)**" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015 ،ص 10-12.

18. عبادة عبد الرؤوف "**محددات سعر نفط منظمة الاوبيك و اثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1970-2008**" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة 2011 ، ص 74.

19. عبد السلام أبو قحف " **السياسات و الاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية** " مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر 1989،ص 25.

20. عبد المجيد فدي "**مدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية** "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 60

21. عدنان فضل أبو الهيجاء " **النمو السكاني و النمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي دراسة حالة الأردن (1978-1998)**" دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32 ، العدد 1 ،2005،ص 18

22. عمر صخري «**التحليلُ الكلي** «، ديوّان المطبوعات جامعةٌ،الجزائر،الطبعة الثانية 2005 ،ص 12

23. عواودة دليلة، نواورية خولة " **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر** " مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة 2013، ص 89.

24. قبور نور الدين "**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1994-2004)**" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و النقود و البنوك ،جامعة سطيف 2008،ص 51.

25. قادة قاسم ، عبد المجيد قدي " **المحاسبة الوطنية** " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993، ص 66.

26. كيداني سيد احمد " **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**" أطروحة دكتوراه جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان 2012-2013، ص 211-212.

27. محمد صالح تركي القريشي "**علم اقتصاد التنمية**" اثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،الأردن ،ص101

28. محمد عبد العزيز عجميةٌ، " **التنميةٌ الاقتصاديةٌ دراسات نظرية تطبيقية** "،الناشر قسم الاقتصاد كليةٌ التجارة جامعة الإسكندرية ،ص 5

29. محمد موساوي "**الاستثمار في راس المال البشري و اثره على النمو حال الجزائر (1970-2011)** "أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان 2014-2015، ص 105-106

30. مدحت القريشي " **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**" دار وائل للنشر الطبعة الأولى ،عمان2007،ص56

31. ناصر الدين القريبي "**اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**" مذكرة ماجيستير في الاقتصاد الدولي ،كلية الاقتصاد ، جامعة وهران ،2014 ص 202

32. نزار سعد الدين ،سليمان قطف "الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات" دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان2006 ص 290

33. هند سعدي «اثر" **الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية 1980-2014** "أطروحة دكتورته في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016-2017،ص 65

34. وعيل ميلود "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2014 ، ص 26

35. andrianasy a .djistera; **le rôle de capital humain dans la croissance ;**le cas des economies emergentesd'astie :http://gdrdevloppementTransition.org/papiers/gchd/dgistera.pdf p 3-4 ;la date 17/09/2015

36. Guellec, D., & Ralle, p. (2003). *les nouvelles theories de croissance.* paris france

37. Phillipe Ayhon peter howitt **Theorie de la croissance endogene** . paris 2000

38. www.world bank .org

# قائمة الملاحق

**قائمة الملاحق:**

**الملحق رقم (01):** نتائج اختبار الإستقرارية عند المستوى وعند الفرق الأول وفق اختباري ADF وPP

نتائج اختبار الإستقرارية عند المستوى وفق اختباري ADF وpp

LGDP

**اختبار ADF**

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.181378 | 0.9314 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.970229 | 0.5955 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.738926 | 0.9778 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**اختبار PP**

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.316507 | 0.9119 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.273141 | 0.4361 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 1.497361 | 0.9640 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**LU**

**اختبار ADF**

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.603872 | 0.8565 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.575919 | 0.7809 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.942433 | 0.3013 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.825553 | 0.7985 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.979242 | 0.5908 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.805196 | 0.3595 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

# LINF

## اختبار ADF

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.622160 | 0.0988 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.530680 | 0.3124 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.247089 | 0.1907 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.503228 | 0.1239 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.418931 | 0.3637 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.217109 | 0.2003 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## LOIL

## اختبار ADF

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.100451 | 0.7039 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.062151 | 0.5469 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.558160 | 0.8317 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.003127 | 0.7406 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.062151 | 0.5469 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.680866 | 0.8579 |
| Test critical values: | 1% level | -2.636901 | |
| | 5% level | -1.951332 | |
| | 10% level | -1.610747 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## نتائج إخبار الإستقرارية عند الفرق الأول وفق اختباري ADF وPP

## DLGDP

## اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.458522 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.311807 | 0.0008 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.797116 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.464362 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.318652 | 0.0007 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.835819 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## DLU

## اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.801351 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.709117 | 0.0035 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.702555 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.829834 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.734897 | 0.0032 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.757040 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## DLINF

## اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.879284 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.984480 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.995187 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.935608 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -8.835767 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -8.049894 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## DLOIL

## اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.621775 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -3.661661 | |
| | 5% level | -2.960411 | |
| | 10% level | -2.619160 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.518104 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -4.284580 | |
| | 5% level | -3.562882 | |
| | 10% level | -3.215267 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.474122 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.641672 | |
| | 5% level | -1.952066 | |
| | 10% level | -1.610400 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار PP

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.225547 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.101290 | 0.0013 |
| Test critical values: | 1% level | -4.273277 | |
| | 5% level | -3.557759 | |
| | 10% level | -3.212361 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.115705 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم (02): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. trend (Case 4)
Sample size: 33

| Test Statistic | Value |
|---|---|
| F-statistic | 33.107881 |

Bounds Critical Values

| | 10% | | 5% | | 1% | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Sample Size | I(0) | I(1) | I(0) | I(1) | I(0) | I(1) |
| 30 | 3.770 | 4.535 | 4.535 | 5.415 | 6.428 | 7.505 |
| 35 | 3.698 | 4.420 | 4.433 | 5.245 | 6.328 | 7.408 |
| Asymptotic | 3.380 | 4.020 | 3.880 | 4.610 | 4.990 | 5.850 |

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.